برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن

التوجه الاستراتيجي

2025-2023

اليمن وعمَّان

جدول المحتويات

مقدمة 4

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن 5
عملية السلام في اليمن 5
أثر عملية السلام على برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 7
تقييم تأثير الحرب في اليمن – مسارات التعافي 9
أهمية الشراكات والتنسيق والتوافق 10
الشراكه *10*
التنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية *10*
التوافق مع أطر الأمم المتحدة *11*

استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023-2025)..... 11

الاتجاه الاستراتيجي المقترح – مقدمة..... 11
1. الحوكمة وبناء السلام 13
1.1 الحكم المحلي..... *15*
1.2 سيادة القانون *17*
1.3 الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)..... *18*
1.4 إصلاح القطاع الأمني – الخطوات الأولى..... *19*
1.5 إعادة تأهيل البنية التحتية الوطنية الحيوية كوسيلة لبناء الثقة مقاسات..... *20*
1.6 السلامة والحماية البحرية..... *21*
1.7 الأعمال المتعلقة بالألغام..... ***Error! Bookmark not defined.***
1.8 مرفق دعم السلام *23*
1.9 التماسك الاجتماعي ومنع التطرف العنيف..... *23*
2. التعافي الاقتصادي الاخضر والتنمية ..... **ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.**
2.1 التوظيف على المدى القصير والتنمية الاقتصادية المحلية *25*
2.2 التعافي الاقتصادي في القطاعات ذات الاستثمار المرتفع *26*
2.3 تنمية القطاع الخاص *27*
2.4 تنمية القدرات الوطنية من أجل التعافي والتنمية *27*
2.5 التأمين ضد مخاطر الحرب والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء *28*
3. تغير المناخ، المياه، الطاقة، والبيئة 28
3.1 التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث..... *29*
3.2 المياه ..... ***Error! Bookmark not defined.***
3.3 *الطا*قة المتجددة *31*
3.4 الحفاظ على النظم البيئية في اليمن..... *32*

تصميم وتنفيذ استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 33

تصميم البرامج القائمة على الأدلة وتنفيذها 33
دمج الاعتبارات الحاسمة في تصميم المشروع وتنفيذه..... 34
النوع الاجتماعي..... ***Error! Bookmark not defined.***

الشباب *35*
المجتمع المدني *36*
النزوح الداخلي *36*
الأمن المناخي *38*
منهجية الإدارة على أساس المنطقة..... 38
منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن في مجال سبل العيش 40
البرامج التكيفية والحساسة للنزاعات 41
الحضور المحلي..... 42
آلية معالجة المظالم 42
آلية التنفيذ 42

مقدمة

نظراً للسياق السياسي المتغير في اليمن والمنطقة الأوسع، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة من مايو إلى يوليو، رؤية للتوجه الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة من 2023-2025. شملت عملية اعداد الرؤية تحليلاً لأحدث التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى، العالمي، الإقليمي، والوطني، مراجعةً للخبرة الواسعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، ومناقشات متعمقة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وشركاء التنمية في اليمن، والمؤسسات، والباحثين، والمؤسسات اليمنية.

ركزت المناقشات المتعمقة على تحديد طرائق واتجاهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع الأخذ في الاعتبار (أ) الاتجاه الأكثر ترجيحاً لعملية السلام في السنوات القادمة، (ب) السياق المتنوع على نطاق واسع في المحافظات والمديريات اليمنية، و (ج) الدور الحاسم للسلطات المحلية.

واستكمالاً لعملية الرؤية وتغذيتها، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بوضع برنامج عمل حول "الحلول التنموية للنزوح الداخلي" واستراتيجية "التغير والطاقة والبيئة". كما قامت البرنامج بإعادة تقييم دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام والأمن البحري.

وأخيراً، من أجل مطابقة طموحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن مع قدرته التنفيذية الداخلية، تجري مراجعة داخلية لإجراءات العمل والهيكل الوظيفي لضمان وجود مكتب قطري "مناسب للغرض" مجهز تشغيلياً لتنفيذ إطار برامجي طموح ضمن بيئة اليمن المعقدة.

يحدد هذا التقرير مسارات التعافي الاستراتيجي وحلول التنمية لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من 2023-2025. بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، يعد التوجه الاستراتيجي وثيقة حية ومرنة وسريعة الاستجابة للتغيرات والتحديات في بيئة التنفيذ والسماح للمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة عمليات الإدارة التكيفية.

خريطة اليمن

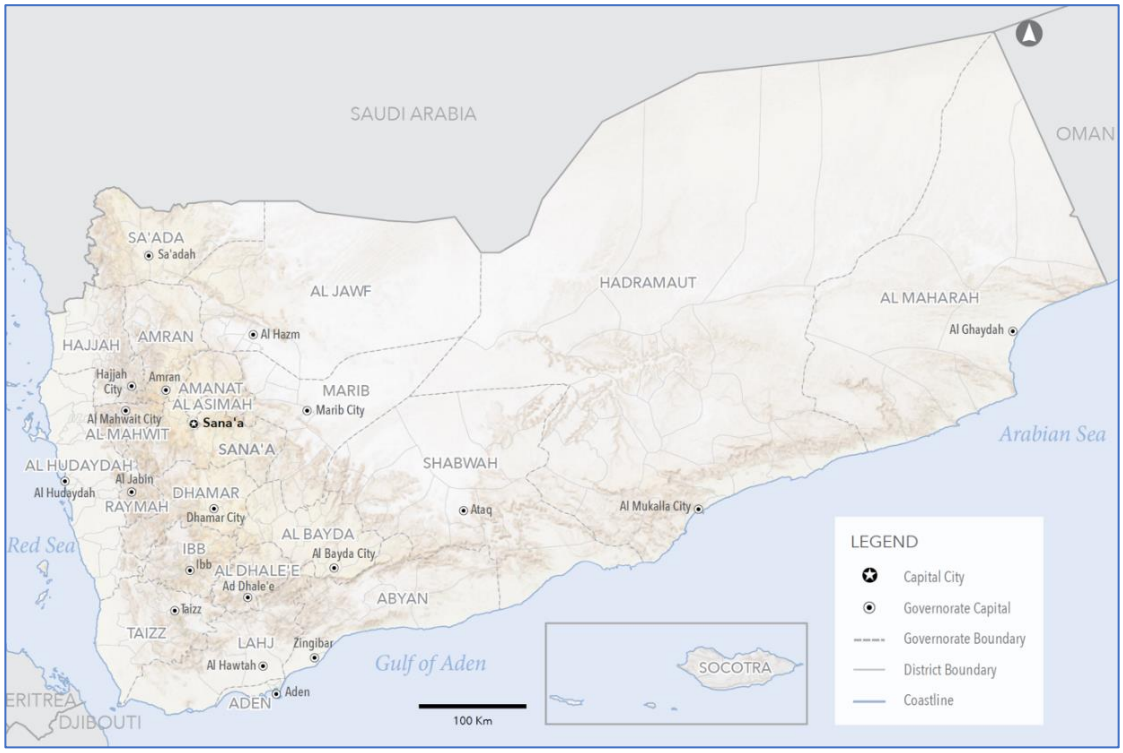

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن

يتواجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعمل في اليمن منذ 55 عامًا وله بصمة واضحة على مستوى البلاد من خلال شبكة مكاتبه في عدن والحديدة والمكلا وصنعاء، ويخطط لإنشاء وجود له في مأرب وتعز كجزء من خطط تواجد الأمم المتحدة. ومن خلال تواجد ودعم واسع النطاق، يدعم البرنامج التدخلات في جميع المحافظات البالغ عددها 22 محافظة و 322 مديرية من أصل 333. يعمل المكتب الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمّان على تسهيل إدارة شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتموضعه الاستراتيجي.

طوال أزمة اليمن التي دامت ثماني سنوات، نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم حلول الإنعاش والتنمية من خلال الاستمرار في التأكيد على أن التنمية ممكنة وضرورية في سياقات ما قبل الأزمة (التفادي) وفي ظل الأزمات. مع الاعتراف بالحاجة إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، يؤمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشجيع دور الأطراف الوطنية والمحلية من أجل تفادي الأزمات، أثناء الاستجابة وتعزيز الحلول الإنمائية المبكرة من خلال رابطة متكاملة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ودور المنظمة التكاملي الذي سيقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود.

يهدف تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنمية قدرات الشركاء الوطنيين والمحليين إلى الملكية الوطنية ومنهجية البرامج واستراتيجية خروج واضحة على المدى الطويل. ولذلك، باعتباره شريكًا محايدًا ووسيطًا نزيهًا، يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعلاقة ثقة مع جميع نظرائه، مما يحقق التوازن بين التدخلات في جميع مناطق اليمن لخدمة اليمنيين. وعلى هذا النحو، يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء إلى دعم التدخلات المختلفة، بما في ذلك دعم سبل العيش، وتعزيز مؤسسات الحكم دون الوطنية والمحلية، وإعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية الحيوية، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، فضلاً عن تقديم الدعم لمبادرات المسار الأول الناجمة عن المفاوضات التي قادها المبعوث الخاص للأمم المتحدة من خلال مرفق دعم السلام.

إن الشراكات التي تم بناؤها مع مرور الوقت مع السلطات الوطنية والمحلية، والمجموعات المجتمعية، والشركاء المنفذين تسهل بشكل كبير عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المحافظات والمديريات اليمنية.

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن الدعم بالخبرة الفنية والمعرفة من خلال فريقه الدولي والوطني الموجود في اليمن وعمان، والمكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب الإقليمية وتواجد المنظمة في أكثر من 170 دولة، مما يوفر شبكة واسعة ومتنوعة من الشراكات في سياقات مختلفة.

رغم بيئة العمل المعقدة في اليمن، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الجودة في البرامج والمشاريع التي ينفذها مع الشركاء. كما يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشفافية والمسؤولية[1] أمام الحكومة وشركاء التنمية في كافة برامجها ومشاريعه.

[1] في بوابة الشفافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدخل الكلمة الرئيسية "اليمن "وانقر على أي مشروع .على سبيل المثال https://open.undp.org/projects/00097850 .في صفحة المشروع، قم بالتمرير لأسفل للحصول على قائمة أوامر الشراء والمناقصات.

عملية السلام في اليمن

هناك اعتراف عام بأن قرار مجلس الأمن رقم 2216 التابع للأمم المتحدة الذي نشر عام 2015، لا يقدم فهماً واقعياً للصراع الحالي. إن افتقار القرار إلى الشمول تجاه قطاعات كبيرة من المجتمع اليمني قد يسهل المفاوضات الثنائية، ولكنه يعقد العملية طويلة المدى نحو السلام المستدام.

أدى الزخم الذي نشأ في أبريل 2022، مع بداية مفاوضات الهدنة لمدة ستة أشهر ومرة أخرى في أوائل عام 2023 مع المحادثات التي تقودها عُمان ، إلى تجدد التفاؤل بالتوصل إلى عملية سلام في اليمن. ومع ذلك، فقد تباطأ الزخم مؤخرًا، مما أدى الى تشكك الكثيرين بشأن المضي قدمًا في عملية السلام.

وكما أكد مراراً وتكراراً المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، هانس غروندبيرغ، فإن تحقيق السلام في اليمن لن يحدث إلا إذا كانت العملية شاملة، الأمر الذي يتطلب عملاً متزامناً على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. تتبع مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة ثلاثة مسارات متكاملة: المسار السياسي والمسار العسكري والمسار الاقتصادي، رغم أن الكثير من المفاوضات الحالية تركز على المسار الاقتصادي.

قدم فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن، في يونيو 2023، ثلاثة سيناريوهات محتملة لمرحلة ما بعد الاتفاق إلى مجموعة شركاء اليمن، على النحو التالي:

1. **السيناريو المتفائل** سوف يتبع خارطة الطريق المنصوص عليها في المفاوضات خريطة طريق لإنهاء الصراع، والسماح بهيكل سياسي موحد وإعادة دمج المؤسسات، وحل الخلافات الحاسمة، وضمان سلامة أراضي اليمن.
2. **سيناريو الوضع الراهن** حيث ستتوقف المفاوضات، وتستمر أطراف النزاع بأنشطتها، مما يهدد بتصلب المواقف واتباع مسار انفصالي أكثر وضوحاً.
3. **السيناريو الأسوأ** حيث قد تنهار المفاوضات ويمكن أن تضيع مرة أخرى المكاسب الإنسانية التي تحققت بشق الأنفس خلال الأشهر الـ 12 الماضية. إن استئناف الصراع، مع دفعات جديدة من الأسلحة، من شأنه أن يضر بشكل كبير بآفاق السلام ويزيد من ترسيخ مواقف الأطراف المختلفة، مما يؤدي إلى تصاعد الصراع والاحتياجات الإنسانية.

حددت المناقشات التي أجريت في سياق هذا التقرير توقعات مختلفة للسنوات المقبلة، مع النقاط الرئيسية التالية ذات الصلة بالتوجه الاستراتيجي المنقح حديثًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن:

- السيناريو الأكثر ترجيحاً خلال العامين المقبلين هو عملية سلام طويلة تتراوح بين تقدم متواضع وانتكاسات، مع الإشارة إلى أن الحل المستدام والاتفاق على مستقبل اليمن (دولة واحدة أو دولتين أو أكثر) وهيكل الحكم السياسي (الفيدرالية واللامركزية) الخ) مازال بعيد المنال. وهناك خوف من أن تكون إحدى النكسات الأكثر خطورة هي جولة جديدة من العنف المسلح المحلي والمتصاعد قبل أن تحقق الأطراف الفاعلة تقدماً حقيقياً نحو السلام.
- إن عملية السلام "اليمنية" ضرورية ولكنها لن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت شاملة ومدعومة بعملية دولية منسقة وأجندة جيوسياسية إقليمية مواتية.
- وبصرف النظر عن القوى الجيوسياسية، فإن الدوافع الاجتماعية والاقتصادية للصراع تحتاج إلى معالجة، وأبرزها تلك المتعلقة بتقاسم الإيرادات والوصول إلى الموارد (الطبيعية). إن الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق السلام هو حل واضح بشكل جيد للوصول إلى الموارد الطبيعية للبلاد واستخدامها وإدارة إيراداتها، وخاصة النفط والغاز.
- مناطق اليمن ليست متجانسة، وينبغي لبرمجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند استخدام نهج متمايز لدعم التعافي والتنمية على أساس السياق المحلي المحدد. في حين أن بعض المناطق لا تزال بحاجة

إلى المساعدات الإنسانية، فإن أجزاء كثيرة من اليمن جاهزة لتدخلات الإنعاش وإعادة الإعمار كأساس لبرامج التنمية طويلة المدى. إن جهود بناء السلام المصممة خصيصًا للواقع المحلي مطلوبة في جميع أنحاء اليمن.

- ويعد دعم الحكم المحلي والجهات الفاعلة المحلية (مع الدور الحاسم للمجتمع المدني والقطاع الخاص) أمرا بالغ الأهمية، بغض النظر عن نتائج عملية السلام الأوسع. كما تحتاج الحكومات المحلية إلى تنمية القدرات والدعم لتحسين تقديم الخدمات للسكان. ومع التركيز على الحكم المحلي، هناك حاجة إلى دعم المؤسسات الوطنية لتجنب المزيد من التشظي.
- إن دعم القطاع الخاص كمحرك للاقتصاد اليمني وضمان المشاركة النشطة للقطاع الخاص في التخطيط للتنمية وأنشطة التعافي وإعادة الإعمار اللاحقة أمر بالغ الأهمية.
- ينبغي دمج البرامج الحساسة للنزاعات في جميع التدخلات، وهو ما يُفهم، من بين أمور أخرى، على أنه التوازن في تخصيص الموارد بين جنوب اليمن وشماله.
- وعلى الرغم من استمرار الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، فإن السياق مهيأ لزيادة التركيز على العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والتحول تدريجياً إلى برامج الإنعاش والتنمية.

الآثار المترتبة على برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بغض النظر عن التوقعات السياسية والسلام على المدى القصير، يجب أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستعدًا للاستجابة بسرعة للبيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية المتغيرة، بما في ذلك الطلبات المقدمة من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام وأطراف النزاع. في حالة التفاوض على اتفاق سلام، ويجب أن يبدأ التنفيذ بسرعة.

على هذا النحو، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمشيا مع المناقشات داخل فريق الأمم المتحدة القطري ووحدات حماية الشعب، بصياغة استجابته على أساس السيناريوهات الثلاثة المبينة أعلاه على النحو التالي:

يتطلب السيناريو المتفائل لعملية السلام الشاملة والسلسة الاستعداد الآن لدعم تنفيذ التدخلات التالية:

- الإصلاح الدستوري (الذي يحدد، من بين أمور أخرى، هيكل الحكم المستقبلي للبلاد، واللامركزية وتقاسم الإيرادات، من بين أمور أخرى) وتحديث القطاع العام.
- الانتخابات العامة والمحلية.
- إصلاح قطاع الأمن (بما في ذلك قوات الأمن في البلاد، وأنظمة الأمن المجتمعي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أو دمج المقاتلين السابقين في قوات الأمن في البلاد).
- العدالة الانتقالية.
- اجراءات بناء الثقة، وتشمل الرواتب وإدارة الإيرادات وإعادة تأهيل البنية التحتية الكبيرة[2](بما فيها الطرق والمطارات والموانئ البحرية).
- المصالحة المحلية والمجتمعية ومنع التطرف العنيف.

[2]وحيثما تسمح السياسة والأمن وإمكانية الوصول، يجب أن يستمر إعادة تأهيل البنية التحتية الأصغر حجمًا في ظل جميع السيناريوهات.

جميع أشكال الدعم والتدخلات الأخرى المقترحة ضمن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن تستمر في ظل هذا السيناريو.

أما بالنسبة للسيناريو الأكثر احتمالا للمستقبل القريب، حيث تتراوح فيه عملية سلام بين التقدم المتواضع والانتكاسات مع وجود اختلافات كبيرة في السياق السياسي والأمني والقدرة على الوصول من منطقة إلى أخرى. في هذا السيناريو، ستتوقف عملية التحول من الإعداد للتدخلات المذكورة أعلاه إلى التنفيذ، أو تتباطأ. وبدلاً من ذلك، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بتنفيذ برنامج متنوع قطاعياً ومتباين جغرافياً يركز على التدخلات المقترحة في فصل "استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي' أدناه في تلك المناطق التي يسمح السياق السياسي والأمني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه بالوصول إليها.

أما في حال السيناريو الأسوأ، وهو العودة إلى الحرب فستُفرض قيودٌ حاسمة على برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم أنه من غير المرجح أن يؤثر ذلك على اليمن بأكمله، لكن معظم البرامج المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستستمر، مع التركيز على الدعم الطارئ لسبل العيش، وتنفيذ مبادرات التنمية المحلية، مع استمرار أنشطة الطوارئ فقط في المناطق التي يمكن للمنظمة أو شركائها الوصول إليها.

في جميع السيناريوهات، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

- مواصلة دعم المبعوث الخاص ومكتبه من خلال المسارات الأول والثاني والثالث[3] لجهود بناء السلام من خلال مرفق دعم السلام والمشاريع الأخرى.
- التركيز على زيادة المؤسسات اليمنية ووكالة المواطنين وتمكينهم، من بين أمور أخرى، من خلال دعم مكاسب السلام على المستوى المحلي[4].
- الحفاظ على التركيز على التنمية المحلية (سبل العيش)، والحوكمة (بما في ذلك آليات حل النزاعات ودعم قدرات القطاع العام) وتقديم الخدمات بما يتناسب مع السياق المحدد لكل منطقة. ومن الأهمية بمكان مواصلة دعم الحوكمة على مستوى القرية، مجموعات القرى، المديرية، والمحافظة لزيادة ثقة المواطن في السلطات المحلية والوطنية والحصول على الخدمات العامة التي تشتد الحاجة إليها. وفي الوقت نفسه، سيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم المستوى الوطني من خلال نهج متماسك ومتسق لبناء المؤسسات في اليمن للحد من المزيد من التشظي.

- التأكد من أن أنشطة البرامج تخلق بيئة مواتية لبناء السلام ودمج حساسية النزاع في جميع التدخلات البرامجية المقترحة والمستمرة للمساهمة في حل النزاعات، وموازنة الدعم بين شمال البلاد وجنوبه والفئات الاجتماعية المختلفة.
- الاستهداف ودمج اعتبارات النوع الاجتماعي والامن المناخي وتغيير المناخ باستمرار والتركيز على المجتمع المدني والقطاع الخاص في اليمن.
- تفعيل منهجية برامجية متكاملة ومتكيفة حيث تقوم "حلقات التعلم وصنع القرار" على الأدلة[5] بتوجيه البرنامج ليظل ملائمًا ومستجيبًا للسياقات الوطنية والمحلية.

[3] يشير المسار الأول إلى المناقشات الرسمية التي يشارك فيها عادة قادة سياسيون وعسكريون رفيعو المستوى وتركز على وقف إطلاق النار ومحادثات السلام والمعاهدات والاتفاقات الأخرى .يشير المسار الثاني إلى الحوار غير الرسمي وأنشطة حل المشكلات التي تهدف إلى بناء العلاقات وتشجيع التفكير الجديد الذي يمكن أن ينير العملية الرسمية .ويمكن للمشاركين أن يكونوا قادة أكاديميين ودينيين وقادة منظمات غير حكومية مؤثرين وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يمكنهم التفاعل بحرية أكبر من المسؤولين رفيعي المستوى .يشير المسار الثالث إلى الدبلوماسية الشعبية التي يقوم بها الأفراد والمجموعات الخاصة.

[4] على سبيل المثال، فتح الطرق الفرعية، وإزالة الألغام، واستعادة أو إنشاء أنظمة كهرباء صغيرة خارج الشبكة.

[5] وستشمل حلقات التعلم وصنع القرار السلطات وشركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقييم أثر الحرب في اليمن – مسارات التعافي

يؤكد التقرير الثالث والأخير ضمن سلسلة "تقييم تأثير الحرب" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه من خلال التوصل إلى اتفاق سلام، واتباع استراتيجية متكاملة للتعافي والاستفادة من فرص التحول بالغة الأهمية، يمكن لليمن التعويض عن الوقت الضائع وتوفير فرص أفضل للجيل القادم.

ويعرّف التقرير "التعافي المتكامل" بأنه التركيز بشكل متزامن على العناصر الخمسة التالية:

- **الاستثمار في الزراعة** - التركيز على تحسين الوصول والحد من انعدام الأمن الغذائي.
- **النمو الاقتصادي** - التركيز على تعزيز الاستثمار والإنتاجية مع الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة.
- **تمكين المرأة** - بيان أثر تحسين صحة المرأة وتعليمها ومشاركتها في الاقتصاد والمجتمع.
- **القدرات البشرية** - معالجة التنمية البشرية وخاصة صحة السكان والتعليم.
- **جودة الحوكمة** - قدر أكبر من الشفافية، وفعالية الحكومة، وشراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية.

بالنسبة لتقرير، مركز فريدريك س. باردي للعقود الآجلة الدولية وضع نموذجًا لسبعة سيناريوهات مختلفة للتعافي (استنادًا إلى العناصر الأساسية والاستفادة من القطاع الخاص) لفهم آفاق وأولويات التعافي وإعادة الإعمار في اليمن بشكل أفضل. وحدد التحليل نقاط التأثير الحاسمة والتوصيات اللازمة للتعافي الناجح.

علاوة على ذلك، يؤكد التقرير أنه من خلال الجمع بين هذه الأمور، من الممكن إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح الإضافية ووضع اليمن على مسار ليس فقط للحاق بركب أهداف التنمية المستدامة قبل الحرب، بل وتجاوزها بحلول عام 2050، على أن:

- يقوم صناع السياسات بإدراج النساء في القيادة السياسية والاقتصاد.
- إن المجتمع الدولي شريك نشط ومتفاعل مع اليمن ويدعم جهود التعافي بموارد مالية كبيرة.
- توجد شراكات فعالة وجديرة بالثقة بين الموارد العامة والخاصة، وتتدفق الاستثمارات إلى البلاد.
- تضع الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والزراعة والتعليم والصحة البلاد على مسار تنموي جديد.

ويقترح التقرير التوصيات التالية للتعافي بعد الصراع في اليمن:

- إعطاء الأولوية للسلام المستدام والدائم. إن العامل الأكثر أهمية لنجاح التعافي هو السلام المستدام، الذي يفتح الطريق أمام التعافي بعد انتهاء الصراع، مع التركيز على تحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات.
- تنسيق جهود التعافي الدولية، الوطنية، والمحلية. وسوف يتطلب التعافي، المصمم ليتناسب مع الواقع المحلي، موارد هائلة وتنسيقاً هائلاً لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.
- الاستثمار في صحة الإنسان والتعليم من أجل التنمية المستدامة على المدى الطويل. لقد أدى الصراع إلى انتكاسة التنمية البشرية لمدة عقدين من الزمن. لكن التركيز على بناء القدرات البشرية الآن يمكن أن يبدأ في تعويض تلك الخسارة ويؤدي إلى تحسينات كبيرة في المستقبل.
- الاستثمار في تمكين المرأة لإطلاق العنان لإمكانات كبيرة من خلال التعافي الشامل. يحتل اليمن المرتبة الأخيرة عالمياً في مؤشر عدم المساواة من منظور النوع الاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أدى الصراع إلى تفاقم هذه المشكلة، ولكنه يمثل فرصة للتعافي.

- التركيز على الأمن الغذائي في ظل القيود الزراعية في اليمن. ومع تزايد عدد السكان والتحديات الجغرافية العديدة، من المرجح أن تعتمد اليمن على الواردات من الغذاء في المستقبل. ومع ذلك، فإن البرمجة المشتركة للأمم المتحدة لمعالجة الجوع الحاد مع تطوير محفظة زراعية أكثر أمانًا واستدامة لدعم اليمن أمر ممكن على المدى الطويل.

أهمية الشراكات والتنسيق والمواءمة

الشراكة

يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن أن تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه يتطلب شراكات قوية مع جميع أصحاب المصلحة والحكومة والسلطات وشركاء التنمية والمانحين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية والدولية والقطاع الخاص.

يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن أن له دور حاسم في دعم مسارات اليمن للتعافي، على النحو المبين في القسم التالي، ولكنه يدرك أيضًا أن العديد من التوصيات تقع خارج نطاق قدرة المنظمة، مما يؤكد أهمية الشراكات المذكورة أعلاه والتنسيق الوثيق بين الشركاء لتنفيذ توصيات التعافي المتكامل.

التنسيق مع الجهات التنموية

في 2022 أنشأ مجتمع المانحين ما يعرف بالفريق الفني لشركاء اليمن لتلبية الحاجة الملحة للتنسيق وتعزيز التماسك في العلاقات الإنسانية والتنمية والسلام.

يعمل الفريق الفني لشركاء اليمن – وهو منتدى فني يدعم عمل مجموعة شركاء اليمن – بمثابة الذراع التنفيذي لمجموعة شركاء اليمن، حيث يقوم بمراجعة الأولويات وقضايا السياسة على المستوى الفني أثناء تنسيق العمل الفني عبر الشركاء العاملين ضمن الجهود الإنسانية والتنموية والسلام في اليمن. علاوة على ذلك، وللمساعدة في ضمان التنسيق على مستوى العمل والمستوى الفني، وافق أعضاء الفريق الفني لشركاء اليمن على إنشاء مجموعات عمل تشترك في رئاستها الأمم المتحدة والجهات المانحة.

ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الفريق المعني بقطاع المياه (مع ألمانيا)، والفريق المعني بالسلام والأمن والحوكمة (مع المملكة المتحدة)، والفريق المعني بالأمن الغذائي وسبل العيش (مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة). علاوة على ذلك، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء مجموعة فرعية لتغير المناخ والبيئة ضمن مجموعة عمل قطاع المياه ومجموعة عمل فرعية للحكم المحلي كجزء من مجموعة عمل السلام والأمن والحوكمة. كما أن قيادة هذه المجموعات والمشاركة فيها تتماشى بشكل جيد مع التوجه الاستراتيجي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

توفر مجموعة عمل الاقتصاد والقطاع الخاص التي تم إنشاؤها مؤخرًا منبرًا لأولئك الذين يعملون في القضايا المتعلقة بالاقتصاد اليمني والقطاع الخاص. حيث تسمح للأعضاء باقتراح حلول سياسية وإصلاحية تعزز التنمية الاقتصادية وتخلق الظروف المناسبة للمؤسسات اليمنية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأصحاب المشاريع الفردية، والشركات التي تركز على القطاع. كما تسمح بالتفاعل والأخذ والرد مع السلطات اليمنية على الصعيد الوطني.

التوافق مع أُطر الأمم المتحدة

حرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن على ضمان أن يكون التوجه الاستراتيجي (أ) متوافقًا مع ركائز إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة: الأمن الغذائي والتغذية، سبل العيش والطاقة المتجددة، تأمين الدخل وفرص العمل للشباب والنساء والفئات الضعيفة؛ الحكم القائم على الحقوق وسيادة القانون و (د) الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية و (ب) المساهمة في تحقيق الأثر المنشود لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: "سيشهد جميع الأشخاص من جميع الأعمار المتأثرين بالصراع والنزوح القسري والذين يعيشون في الفقر بجميع أبعاده تغييراً في نوعية حياتهم" .

ومن خلال الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة، تحدد خطة فريق الأمم المتحدة القطري الحاجة إلى التحول التدريجي من المساعدات الإنسانية إلى نهج التنمية. وسيعمل هذا الإطار الاستراتيجي – من خلال ركيزة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية – على المساعدة في إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية الهائلة في اليمن.

استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023-2025)

التوجه الاستراتيجي المقترح – مقدمة

ستتمحور استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المدى القصير، بناءً على السيناريو "الأكثر احتمالاً" الموضح أعلاه، حول الحلول التنموية الثلاثة التالية المترابطة والمعززة لبعضها البعض والتي تدعم تحسين العقد الاجتماعي في اليمن[6] والمسارات نحو السلام والقدرة على الصمود:

- الحكم وبناء السلام.
- الانتعاش الاقتصادي والتنمية الخضراء.
- تغير المناخ، والمياه والطاقة والبيئة.

كل حل تنموي هو هدف ووسيلة لتحقيق مسارات الحلول الأخرى. هناك حاجة إلى تقدم متزامن في مسارات الحل الثلاثة لتعزيز قدرة اليمن على الصمود والمساهمة في بناء السلام الدائم. على سبيل المثال:

- إن الحكم المحلي الفعال وسيادة القانون وجهود بناء السلام ضرورية من أجل (أ) إدارة الصراعات ومعالجتها، (ب) تسهيل وتنظيم التنمية الاقتصادية الخضراء والشاملة، (ج) وإدارة موارد المياه الشحيحة.
- تعتبر الوظائف التي تخلقها التنمية الاقتصادية الخضراء ضرورية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات وتجنب الهجرة أو النزوح. يعد التركيز على التنمية الخضراء أمرًا حيويًا للتعامل بشكل مستدام مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وإدارة موارد المياه في اليمن ووضع البلاد على الطريق نحو توليد الكهرباء من خلال مزيج من مصادر الطاقة المتجددة.
- إن فهم تأثير تغير المناخ والتدهور البيئي يوفر فرصًا للتنمية الاقتصادية الخضراء وتسوية الصراعات بين المجتمعات وداخلها حول المياه والموارد الطبيعية الأخرى.

[6] ويحدد العقد الاجتماعي التوقعات والترتيبات -التي تم التعبير عن بعضها دستوريًا أو في قوانين أخرى، والعديد منها ضمنيًا -التي تحكم التبادلات بين المواطنين والحكومة ومؤسسات المجتمع الأخرى.

الشكل 1. البرنامج المتكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

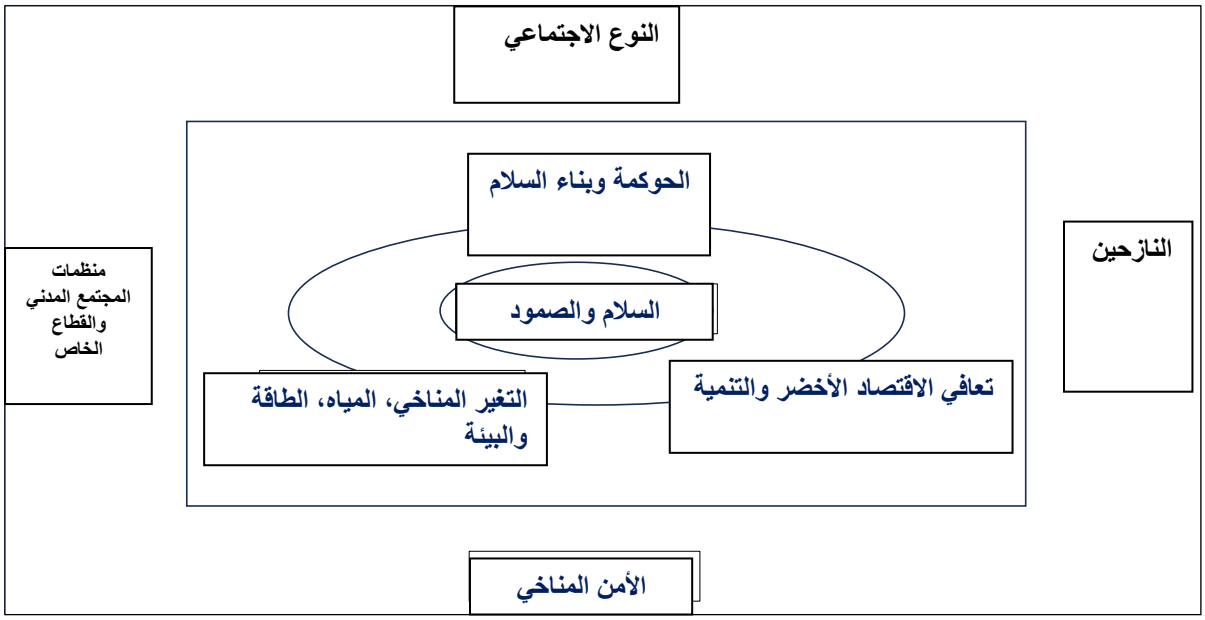

وبالمثل، فإن معظم مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبارها مجموعة متكاملة من الحلول، سوف تساهم وتتطلب مساهمة اثنين أو ثلاثة من مسارات الحلول التنموية. أدناه، بعض الأمثلة:

- إذا تم إدارة تنمية مصايد الأسماك بشكل مستدام، فإنها تصبح ضرورية لتنمية البلاد وتوليد فرص العمل. ويتطلب ذلك أن تقوم الحكومة بتوفير الخدمات الأمنية لمنع الصيد غير القانوني وحماية الصيادين في البحر.
- على سبيل المثال، ستعمل الإجراءات المتعلقة بالألغام على تطوير قدرة البلاد على الإشراف على عمليات إزالة الألغام كجزء من جهود الوساطة من أجل السلام في مجتمعات الخطوط الأمامية للمواجهات وتمكين الناس من زراعة وحصاد الأراضي الملوثة ببقايا الألغام والمواد المتفجرة.

- يعمل مشروع الحكم المحلي على تطوير قدرات هياكل الحكم المحلي، وتمكين هذه الهياكل لتسهيل التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل خطط التنمية المحلية. وتشكل هياكل الحكم المحلي القوية الأساس لجهود الاستقرار المحلي وبناء السلام.
- تساعد مشاريع الطاقة المتجددة على تحقيق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص، وتعزيز فرص العمل، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات.
- تتطلب الحلول التنموية للمواطنين النازحين هياكل حكم محلية فعالة تقدم الخدمات الحيوية (بما في ذلك الأمن والمياه والطاقة والصحة والتعليم) وخطط تنمية تراعي المناخ واختلافات النوع الاجتماعي وتلبي التحولات في سبل العيش والتوسع الحضري السريع.

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراقبة الجودة ومراقبة برامجه ومشاريعه المتعلقة بمراعاة النوع الاجتماعي، وتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص، والمساهمة في الأمن المناخي ومعالجة أزمة النازحين في اليمن.

1. الحكم وبناء السلام

على مدى السنوات العشر الماضية، عانت الدولة اليمنية ومؤسساتها من التشظي بشكل خطير، حيث اصبحت مؤسسات الدولة المركزية تُمثل بشكل مستقل بحكم الأمر الواقع في الشمال والجنوب. معظم الموارد المادية والبشرية للحكومة المركزية الموحدة سابقًا موجودة في صنعاء. غالبًا ما يتم استضافة المؤسسات الحكومية المدارة من الحكومة المعترف بها دوليا في عدن في مباني مؤقتة وبموظفين جدد (وأحيانًا عديمي الخبرة). وفي الجنوب، شهدت الدولة مزيداً من التشظي. لقد حصلت المناطق على درجة كبيرة من الحكم الذاتي بحكم الأمر الواقع، ولا تملك السلطات المركزية في عدن سيطرة تذكر، وتفتقر إلى القدرة على تطوير السياسات والموارد.

وفي العديد من الحالات، تتبع الإدارات المحلية للمؤسسات المركزية مكتب المحافظ بدلاً من المركز. ومن الأهمية بمكان أن تكون إدارة الإيرادات العامة في المناطق الأكثر إنتاجية في أيدي المناطق. ومن ناحية أخرى، أصبحت المؤسسات في الشمال أكثر مركزية. وتتمتع المناطق بالقليل من الحكم الذاتي، كما أن جمع وإدارة الإيرادات العامة يقعان في أيدي السلطات المركزية (أصبح استخراج الموارد طريقا ذا اتجاه واحد ولا يتم إعادة استثماره في الخدمات العامة في المناطق).

أيقظت قوى الصراع من جديد النزعة المناطقية القوية في اليمن، والتي سبقت الدولة الموحدة قصيرة العمر في ظل نظام صالح. يتجاهل المفهوم الثقافي لليمن تقاليد الحكم المختلفة بشكل صارخ، والأنظمة البيئية الاقتصادية، والحقائق القبلية. إن فكرة الدولة اليمنية (السياسية) الموحدة ما زالت حديثة نسبياً، وتحقيقها هو عمل مستمر. إن النماذج الدستورية ومؤسساتها

هي تجارب ناشئة في عملية بناء الدولة "الشابة"، في محاولة لإيجاد توافق مع الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقبلية على الأرض. لا يمكن التعجيل بهذه العملية السياسية بطبيعتها أو وصفها من خلال "أفضل الممارسات" والحلول التقنية، ولكن يجب أن تركز على إيجاد تسويات عملية بين التقاليد المحلية ومؤسسات الدولة.

إن شكل ومضمون الدستور اليمني المستقبلي هو "المجهول" الكبير لأي تسوية سياسية مستقبلية. وتظل الدولة الموحدة هي النتيجة المفضلة ولكنها لا تعالج مشكلة السلطة، والأهم من ذلك، إدارة الإيرادات العامة بين السلطات المركزية والمحلية. إن التسوية السلمية الأولية، كما تم مناقشتها مؤخراً، تركز على إنهاء الصراع المسلح وقد رحّلت هذه المسائل الدستورية الشائكة إلى الأمام، مهما كانت مساهمتها في الصراع الأصلي. ونظراً للطبيعة السياسية المكثفة لهذه المسائل، فإن الحل الفني المسبق الذي صممه شركاء التنمية، والذي في الأرجح له تمثيل محدود فقط لأصحاب المصلحة السياسيين، ليس مناسباً من حيث التوقيت.[7] بل قد يكون ضرره على شركاء التنمية أكثر من نفعه عندما يتدخلون في هذه العمليات.

السلطات المحلية مستمرة في عملها في اليمن. من المفاهيم الخاطئة الشائعة أن حل التشظي المؤسسي يتمثل في إعادة بناء بسيطة لأجزاء ما قبل الحرب على طول خطوط ما قبل الصراع الرسمية وغير الرسمية. على العكس من ذلك، من الأهمية بمكان أن نقدر إلى أي مدى استمرت "الأجزاء المتشظية" في التطور استجابة لحالة الطوارئ، وغالبًا ما تكون في اتجاهات مختلفة تمامًا. وفي بعض الحالات، في الجنوب، أصبح أداؤهم أفضل مما كان عليه قبل النزاع، خاصة في المناطق التي تتمتع بإمكانية الحصول على إيرادات كبيرة. في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا، في غياب "مظلة" فعالة للدولة المركزية (السياسة والموارد)، تعيد السلطات المحلية توجيهها نحو السلطة المحلية وأصحاب المصلحة، وتعيد معايرة علاقتها مع المجتمعات المحلية وتتكيف ببطء مع أدوارها ومسؤولياتها المحلية الجديدة، بشكل متزايد "إحلال " ممثلي الوزارات والوكالات المركزية للاحتفاظ بالإيرادات المحلية. وقد طورت سلطات الامر الواقع "هيئة إشرافية" موازية متطورة ملحقة بالسلطات الرسمية المحلية (من المحتمل أن تكون بداية نظام السلطة المحلية الجديد). وفي الوقت نفسه، عندما لا يتم الاستعانة بمصادر خارجية للمنظمات الدولية، يتم تقديم الخدمات العامة بشكل متزايد من قبل الأفراد و"الشركات" المرتبطة بشكل وثيق (أو جزء مباشر من) نظام سلطات الامر الواقع.

ومن الضروري أن ندرك العواقب المحتملة لهذه التطورات المتباينة. في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا، ليست النخب السياسية فقط، بما في ذلك زعماء القبائل، هي التي قد تقاوم "إعادة التوحيد" في ظل ظروف ما قبل الحرب: المواطنون، الذين شهدوا تحسنًا في تقديم الخدمات (أو على نطاق أوسع، فوائد إدارة الإيرادات العامة محليًا)، قد يدعمون بشكل فعال هذا التردد أو المقاومة الصريحة للمركزية الثقيلة المتجددة، وخاصة الإيرادات المحلية. ومن ناحية أخرى، في المناطق الخاضعة لسلطة الامر الواقع، اختفت المركزية المتزايدة مع التسوية بسبب التركيز على استخراج الإيجارات المحلية –تحت اشراف "المشرف" مما شجع على التراجع المستمر، خاصة عندما تلاشى ذريعة "المجهود الحربي" و"العدو المشترك" مع التسوية.

ونظراً للغموض الذي يكتنف الترتيبات الدستورية المستقبلية، وقدرات الحكومة المعترف بها دوليا الحالية المحدودة، ونهج الحكم المرهق الذي تتبعه سلطات الامر الواقع في صنعاء، فإن المستوى المحلي سيقود الاستجابات الإنسانية والصمود والتنمية. تعد إمكانيات الجهود الإنسانية والتنمية والسلام لإعادة التوجيه "المؤقت" للسلطات المحلية، التي تتمحور حول الهياكل الرسمية التي حددها قانون الإدارة المحلية لعام 2000 (باستثناء المجالس المحلية)، واعدة. ومن شأنها أن تسمح للتدخلات بالنظر في النزعة المناطقية والاختلافات الكبيرة، وتنفيذ استراتيجيات وتدخلات إنمائية فعالة وموجهة محليا (انظر أدناه)، ودعم جهود المصالحة والسلام من القاعدة إلى القمة، وتعزيز خدمة عامة أكثر شمولا وإنصافا واستجابة. ومن خلال

[7] بعد اتخاذ أهم القرارات السياسية، تصبح صياغة قوانين وسياسات اللامركزية أمرًا مباشرًا.

القيام بذلك، فإن هذا النوع من الدعم سوف يساهم في خلق "الظروف الأساسية" لتسوية سياسية أكثر استدامة (لأنها ذات قاعدة أوسع).

إن الوعي بالمخاطر والإغراءات الكامنة في مثل هذا النهج أمر ضروري. سيكون هناك إغراء (عن غير قصد) لمعاملة هذه "الوحدات" المحلية (على الأرجح المحافظات) على أنها دويلات صغيرة تحتاج إلى قدرات وموارد وتفويضات مماثلة مثل الحكومة المركزية المستقبلية "المثالية". وهذا من شأنه أن يتجاوز أي متطلبات معقولة لسلطة محلية قوية (حتى في إطار فيدرالي) ويخلق طبقة ثقيلة أخرى من البيروقراطية. وعندما تم التعامل بشكل خاطئ (على سبيل المثال، من خلال دعم الميزانية المباشرة للسلطات المحلية)، تمت إزالة الحوافز الكبيرة لإعادة التوحيد، بأي شكل من الأشكال. وأخيرا، فإنه سوف يدمر ما تبقى من قدرة السلطة المركزية.

ولذلك، فمن الضروري تحقيق التوازن بين الدعم المقدم للسلطات المحلية والمركزية. وعلى الرغم من صعوبة تحديد السلطات المركزية المستقبلية، فمن المرجح أن تتألف من الوزارات والهيئات المركزية الحالية أو على الأقل تضمها. ولذلك ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشجع التعاون بين المؤسسات المركزية والمحلية دون افتراض أو (قسرا) فرض علاقة معينة (المركزية المفرطة، أو اتحادية، أو المحلية المفرطة). إن التعاون على المستوى الفني سيكون أفضل.

إن حوكمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيادة القانون وبرامج بناء السلام ستضمن دمج المنهجية القائمة على حقوق الإنسان و"الأمن البشري" وتكامله من خلال عمله كجزء من "عرض مواجهة الأزمات" العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[8]

1.1 الحكم المحلي

لم يعد اليمن الموحد هو السيناريو الأكثر احتمالاً على المدى القصير، حيث أن العديد من المجموعات تعارض الوحدة بشدة[9]. تعمل المناطق في الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلاد من خلال سلطات الأمر الواقع بشكل مستقل ولا تظهر التزامًا كبيرًا بدولة يمنية موحدة. وبعضها، مثل حضرموت ومأرب، أصبح أداؤها أفضل في تقديم الخدمات مما كانت عليه قبل عام 2011.

تعمل السلطات المحلية في المناطق المختلفة في ظروف وعلاقات وقيود على القدرات مختلفة. وتتجلى درجة التنوع الكبيرة، من بين أمور أخرى، في الطرق التالية:

- تقاليد الحكم المحلي (بما في ذلك طرق تمثيل المجتمع).
- الولاءات السياسية.
- الاحتياجات الحالية والناشئة (وجود النازحين، والتعرض للكوارث الطبيعية، وفرص النمو الاقتصادي).
- مستويات القدرات الحالية لدى السلطات المحلية.
- الموارد المتاحة وقاعدة الموارد.
- مستويات التعاون بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

[8] عرض الأزمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[تم الوصول إليه آخر مرة في 18يوليو .]2023

[9] إن خريطة اليمن الممزقة تشبه خطوط الصدع القديمة، مما يكشف عن الاختلافات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبيرة بين المناطق الجغرافية تحت غطاء التشابه الثقافي .قامت أول دولة يمنية موحدة حديثة في الفترة 2014-1990بتجربة استراتيجية شديدة المركزية لبناء الدولة وفشلت . كان القانون المتعلق بالسلطة المحلية، الذي تم تقديمه في عام 2000، بمثابة استجابة سياسية للضغوط من أجل اتباع نهج أكثر توازناً، لكنه أثبت عدم فعاليته في تصحيح التوازن بين المركز والمناطق)بسبب التقويض الفوري تقريباً للعناصر الأساسية من قبل السلطات المركزية. .(

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع، أدت المركزية إلى تسلسل هرمي أكثر صرامة بين السلطات المركزية والمحلية. وفي المقابل، أدى التجزؤ المستمر في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً إلى تحول كبير من "المركز" إلى المناطق.

وبالنظر إلى هذه السياقات المختلفة - ومع عدم وجود نية لاستباق نتائج اتفاق السلام المستقبلي - فإن دعم وتعزيز المؤسسات المحلية يعد لبنة بناء حاسمة بالنسبة لليمن، بغض النظر عن نتائج عملية السلام.

ينظم الدستور اليمني وقانون السلطة المحلية (أغسطس 2000) اللامركزية في اليمن ويحددان تشكيل وصلاحيات ومسؤوليات وحدات الحكم المحلية في اليمن. ويحدد القانون، الذي لا يزال موثوقًا من قبل معظم أصحاب المصلحة، طبقتين من السلطة الرسمية (أي السلطة المركزية والمحلية). تتكون السلطة المحلية من سلطات المحافظة والمديرية.

يعمل مشروع تعزيز مرونة المؤسسات والاقتصاد في اليمن (سيري) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين العقد الاجتماعي من خلال ربط دعم الحكم المحلي بتخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية. يدعم مشروع تعزيز مرونة المؤسسات والاقتصاد في اليمن سلطات المحافظات والمديريات لتحسين تقديم الخدمات الأساسية (بما في ذلك للنازحين) وتسهيل الانتعاش والتنمية المحلية من خلال (أ) تنمية القدرات على إدارة الإنفاق العام، (ب) إنشاء وتعزيز آليات التعاون بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، (ج) التخطيط التنموي التشاركي، (د) المنح العامة للاستثمار في البنية التحتية، (هـ) دعم "سلسلة القيمة المحلية بأكملها". وبالتالي فإن مشروع تعزيز مرونة المؤسسات والاقتصاد في اليمن dساهم بشكل حاسم في حلول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعافي الاقتصادي الأخضر والتنمية.

على مستوى القرى، تدعم منهجية ("التمكين") التي اعتمدها الصندوق الاجتماعي للتنمية في التخطيط التنموي بقيادة المجالس التعاونية الريفية. ينفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروعاً مشتركاً "(المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن"[10] يشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. يعمل مشروع المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن على تعزيز قدرة السكان على الصمود في المحافظات الأكثر ضعفاً في اليمن من خلال دعم خلق فرص كسب العيش المستدامة من خلال تعزيز الأمن الغذائي، فرص العمل، واستعادة الأصول المجتمعية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وسلاسل القيمة الزراعية، والمساواة من منظور النوع الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والحصول على الطاقة المتجددة.

وفي الآونة الأخيرة، أدى "التحزيم الجغرافي"، الذي يروج له البنك الدولي، إلى التركيز على العزل (أو مجموعة من القرى) على تحسين الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز ممارسات التغذية، ودعم سبل العيش، وإعادة إطلاق الأنشطة الاقتصادية المحلية والحصول على الخدمات الأساسية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك منفذ للبنك الدولي للإشراف على تنفيذ برنامج تمكين التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية.

ونظرا للحضور الواسع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المحلي، بتمويل من مجموعة واسعة من الشركاء[11]، فإن المنظمة في وضع جيد لخلق التآزر بين عمليات التخطيط التنموي للقرية ومجموعة القرى/العزل والمديرية والمحافظة، مما يضمن ما يلي:

- تتضمن خطط الصمود والتعافي للمديريات أولويات المجتمع (أ) التي تم تطويرها بشكل تعاوني من ممثلي المجتمع في شبكة مشروع تعزيز صمود المؤسسات والاقتصاد في اليمن و(ب) المنعكسة في خطط الصمود المجتمعية، التي تم تطويرها من خلال منهجية تمكين التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ستقود السلطات المحلية تدريجيًا عمليات التنمية المحلية والتخطيط على مستوى المناطق، ودمج المبادرات المجتمعية ضمن إطار تعاون أوسع مع المجتمعات المحلية (لتقديم الخدمات الأساسية) والقطاع الخاص (من أجل بيئة أعمال تمكينية).[12]

[10] دعم سبل العيش القادرة على الصمود والأمن الغذائي والتكيف مع المناخ في اليمن

[11] بما في ذلك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي،]اذكر الشركاء الآخرين.[

[12] فيما يتعلق بتنسيق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، لدى مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن والمرحلة الثالثة من مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمنية تقسيم واضح للعمل، حيث يعزز الأول قدرة السلطات المحلية على إدراج مشاركة

وكما ذكرنا، يركز نهج الحكم المحلي الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقوة على تقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية المحلية (بما في ذلك للمواطنين النازحين). ويقود هذا النهج ويتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمالة قصيرة الأجل، والتنمية الاقتصادية المحلية والتدخلات في مجال سيادة القانون.

ومن الناحية الاستراتيجية، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على تدخلات مشروع تعزيز صمود المؤسسات والاقتصاد في اليمن ومشروع تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن خلال الفترة المقبلة مع النظر في زيادة التغطية الجغرافية وتكرار هذه المبادرات في المحافظات الأخرى. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا على إعداد أوراق سياسات حول هياكل الحكم على المستوى المحلي استعدادًا لسيناريوهات السلام المستقبلية.

1.2 سيادة القانون

تتبع برامج سيادة القانون التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا يتمحور حول الإنسان ويرتكز على حقوق الإنسان ويرتكز على الأمن.[13] حيث تعمل كجسر علاقة بين المجتمع (أصحاب الحقوق) والسلطات (باعتبارهم الجهات المسؤولة) لتحسين العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. ويتطلب الوسطاء بين الدولة والشعب اهتماما أكبر. ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى قطاع سيادة القانون باعتباره طبقات متعددة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (ومن بين هذه الأخيرة المجتمع المدني والزعماء التقليديون والمجتمعات المحلية).

وفي حالة اليمن، يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن سيادة القانون هي "خدمة" لحل النزاعات وتحقيق العدالة في الحياة اليومية. وبدون وجود سلطة دولة موحدة، فإن تصميم التدخلات من القاعدة إلى القمة هو قرار ونهج عملي أساسي. وفي الوقت نفسه، يبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودًا للحفاظ على الرابط الرأسي بين بناء السلام على المستوى المحلي وصنع السلام على مستوى الدولة من خلال الشراكة مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وتعزز الشراكات مع اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة العلاقة الأفقية بين الحماية الإنسانية (العدالة للأطفال، والعدالة للمرأة) والتحول التنموي الشامل (العدالة للجميع و"عدم ترك/اهمال أحد ").

المجتمع في عملية التخطيط بينما يتعامل الأخير مع قدرة المنطقة الفرعية الهياكل المجتمعية للتعاون مع السلطات المحلية.

[13] طريقة لتعزيز أنظمة العدالة من خلال وضع الأشخاص والنتائج التي يحتاجون إليها في المركز، وليس المؤسسات والإجراءات القائمة.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع تعزيز الوصول الشامل إلى العدالة، سيادة القانون الذي يركز على الناس من خلال التركيز على أربع مجالات:

- مبادرات السلامة المجتمعية لتلبية احتياجات الحماية المجتمعية المتنوعة، بما في ذلك احتياجات النساء والشباب. سيقوم المشروع بإنشاء روابط مع عمليات الحكم المحلي لإنشاء منصات مستدامة لسلامة وحماية المجتمع. وتشمل المبادرات دعم مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- توفير خدمات عدالة أكثر سهولة للفئات السكانية الضعيفة، مثل النازحين والنساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة مثل المهمشين[14]. وبالتعاون مع مؤسسات سيادة القانون الرسمية والمجتمع المدني، يدعم المشروع المبادرات الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات، مع التركيز، من بين أمور أخرى، على مسارات الإحالة واستمرارية المساعدة.
- تعزيز القدرة على تحقيق العدالة من منظور النوع الاجتماعي من خلال مؤسسات سيادة القانون الشاملة للجنسين مع مشاركة وقيادة أكثر قوة للمرأة في تقديم خدمات الأمن والعدالة (بما في ذلك المساعدات القانونية) للنساء والأطفال والمسنين وغيرهم من الفئات المهمشة. سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساهمات في الأهداف الاستراتيجية لبناء السلام بما يتماشى مع أجندة المرأة والسلام والأمن.
- حماية المعتقلين مع التركيز بشكل إضافي على إعادة دمج الرجال والنساء والمحتجزين الأحداث في المجتمع بعد إطلاق سراحهم لحمايتهم من الوصمة والنبذ.

يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج الأمم المتحدة المشتركة بشأن إصلاح السجون في اليمن، مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

1.3 الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي

ووفقاً لمركز صنعاء، "يعيش الشخص البالغ من العمر 25 عاماً في المتوسط 15 عاما من عمره في الصراع المسلح. وقد أثر النزاع المسلح في اليمن، بشكل مباشر وغير مباشر، على أكثر من 80 في المائة من السكان. وقد تعرض الأشخاص الذين يعيشون في اليمن على نطاق واسع ومتكرر للأذى والعنف والصراع، وقد يتفاقم هذا السياق بسبب الإهمال من جانب الحكومة، وانعدام الأمن على نطاق واسع، وزيادة الفقر، وتمزق الروابط الاجتماعية، ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما يخلق خطرًا جسيمًا للإصابة بالصحة العقلية الضارة بشكل كبير بين السكان."[15]

لم يتم فعل الكثير من أجل الرفاهية الجسدية للناس، سواء جسديًا أو نفسيًا. ويعاني المحتجزون والمدنيون وأعضاء الجماعات المسلحة من أسوأ الظروف المعيشية والعقلية في البلاد. وبدون التدخل المناسب، سيستمر استهداف المصابين بأمراض عقلية وسيعانون أكثر من غيرهم من تداعيات الصراع الذي طال أمده.

[14] المهمشون (مصطلح باللغة العربية للمهمشين) هم مجموعة عرقية في اليمن تعاني من التمييز المنهجي .ويشار إليهم عمومًا بالتمييز السلبي والعنصري ويعتبرون أدنى طبقة اجتماعية في البلاد .ولا توجد سجلات رسمية عن حجم هذه المجموعة، إلا أن الأمم المتحدة أفادت بوجود حوالي 3.5مليون مهمش في اليمن حاليًا . وبسبب الضغوط المجتمعية، يميلون إلى العيش في مجتمعات معزولة، منفصلة عن بقية السكان .ويواجهون التمييز وانعدام الحقوق ويعملون في مهن يعتبرها المجتمع دونية.الملف الشخصي لمجتمع المهمشين_منظمة اكتد Muhamasheen Community Profile_ACTED (1).pdf .

[15] التزامات اليمن باحترام وحماية وإعمال الحق في الصحة النفسية -مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية-https://sanaacenter.org/publications/main/6789.

في عام 2021، صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "يجب اعتبار الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من جميع البرامج الإنسانية وبرامج بناء السلام والتنمية في جميع وكالات الأمم المتحدة".[16]

يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في جميع أنحاء اليمن، مع إدراك ما يلي:

- لا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع. يجب أن يكون هناك نهج خطوة بخطوة لدمج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي[17] في بناء السلام، مع الاعتراف بأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وبناء السلام عمليتان يعزز كل منهما الآخر.[18]
- يمكن أن يؤثر سوء الصحة العقلية على المستوى الفردي سلبًا على العلاقات بين الطوائف ويعيق الجهود البناءة للمشاركة في حل النزاعات وبناء السلام.

يقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً مشتركاً للأمم المتحدة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي داخل السجون في اليمن. على المدى القصير، يقوم هذا المشروع بتجريب مجموعة من التدخلات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن مشروع سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحديداً في سجن صنعاء المركزي وسجن بئر أحمد. وبالاعتماد على العمل السابق الذي تناول العلاج النفسي والاجتماعي وتحسين السجون كجزء من إصلاح السجون، سيختبر البرنامج التجريبي علاج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للمحتجزين في المؤسستين جنبًا إلى جنب مع المساعدات القانونية، وإعادة التأهيل والفرص التعليمية والمهنية.

ومن خلال تجربة هذا النهج على مدار عام، ستهدف الأمم المتحدة إلى دمج نهج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي على الجمهور الأوسع.

1.4 إصلاح القطاع الأمني – الخطوات الأولى

بدعم من المستشار العسكري لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن وفريق إصلاح القطاع الأمني وبتمويل من مكتب دعم بناء السلام، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجربة مشروع تجريبي لتنمية قدرات الدفاع المدني (جزء من وزارة الداخلية).[19] بشأن الحد من مخاطر الكوارث (المتعلقة بحالات الطوارئ المناخية، وأنظمة الإنذار المبكر والاستجابة لها، والقدرة على الاستجابة للأزمات الناجمة عن الأعمال العدائية، مثل المباني المتضررة.

سوف يستكشف البرنامج التجريبي أيضًا نماذج دمج الجهات الفاعلة المسلحة في خدمة الدفاع المدني. ونظرًا لأن بناء قدرات الدفاع المدني لن يتطلب من الجماعات المسلحة تسريح أفرادها أو التضحية باستعدادها القتالي، فيمكن أخذه في الاعتبار في هذه المرحلة من الصراع عندما تكون الأطراف غير مستعدة لقبول مبادرات أكثر قوة من نوع إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

ومن خلال المشروع التجريبي، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا الوساطة المستمرة التي ييسرها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بين أعضاء آلية التنسيق العسكري من خلال تقديم تدخلات ملموسة على المستوى المحلي تلبي احتياجات أعضاء آلية التنسيق العسكرية. نتيجة لذلك:

[16] حدث رفيع المستوى حول "تدخلات الصحة العقلية لبناء السلام في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية ."تحدث أنطونيو غوتيريش في حدث رفيع المستوى حول تدخلات الصحة العقلية لبناء السلام في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية في عام 2021، High-level Event on 'Mental Health Interventions for Peacebuilding in Conflict and Humanitarian settings' | United Nations UN Audiovisual Library (unmultimedia.org)

[17] https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(19)30934-1/fulltext.

[18] https://www.un.org/ruleoflaw/files/pbf_090611_sg.pdf.

[19] إن سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان هي التي توجه الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن للجهات الأمنية في البلاد .في 13يوليو 2011، اعتمدت لجنة السياسات التابعة للأمين العام سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان على نطاق الأمم المتحدة (تنمية الموارد البشرية)، الأمر الذي يتطلب من جميع كيانات الأمم المتحدة ضمان تقديم أي دعم لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة بطريقة تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومع التزاماتها باحترام وتعزيز وتشجيع الاحترام .أو القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين .تتطلب خطة تنمية الموارد البشرية أيضًا أن يقوم كل كيان تابع للأمم المتحدة يقدم الدعم بوضع إطار تنفيذي وفقًا لممارساته الإدارية لضمان الامتثال للعملية.

- يبني أعضاء لجنة تحدي الألفية مصداقيتهم مع القيادة السياسية للأحزاب باعتبارها مؤسسة قادرة على تقديم الخدمات.
- تثبت الأمم المتحدة أن قضايا الأمن وحماية المدنيين التي حددتها الأطراف ذات صلة وتستحق دعم الأمم المتحدة، مما يشجعها على رفع قضايا حماية المدنيين في تنفيذ الاتفاق والمفاوضات الجارية.
- يمثل دعم تنمية قدرات الدفاع المدني عائداً حاسماً لعملية السلام واتفاق وقف إطلاق النار المستقبلي للشعب اليمني، مما يعزز الدعم الشعبي لعملية الوساطة.
- وأخيرا، يمكن لتنمية القدرات أن تعطي الجماعات المسلحة والمقاتلين الأفراد تصورا لمهمة بديلة بعد اتفاق السلام، لا يعني ضمنا فقدان هويتهم العسكرية أو وضعهم أو دخلهم العسكري، مما يقلل من احتمال قيامهم بدور المفسدين في عملية السلام. وترى الجماعات المسلحة أنها تدافع عن مجتمعاتها. ويقدم الدفاع المدني قناة لمواصلة تلك المهمة، مع وجود العديد من أوجه التشابه (النشاط الجماعي، الزي الرسمي، الخطر، المكانة المجتمعية، استخدام المعدات المتخصصة).

1.5 إعادة تأهيل البنية التحتية الوطنية الحيوية كإجراءات لبناء الثقة

أدى الصراع المستمر منذ ثماني سنوات إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية الحيوية، مما أعاق تقديم الخدمات الحيوية لشريحة كبيرة من السكان في جميع أنحاء البلاد. لسنوات عديدة، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بدعم من الشركاء الدوليين والمحليين لمعالجة هذه المشكلة من خلال التركيز على إعادة تأهيل البنية التحتية. ومن شأن إعادة تأهيل البنية التحتية التاريخية أن يعزز الهوية الوطنية ويعزز إمكانات البلاد السياحية في مرحلة ما بعد السلام.

بناءً على سلسلة التقييمات[20] فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن جاهز - حين تسمح الموارد والأمن - بإعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، مثل الموانئ (عدن والمكلا والحديدة والصليف ورأس عيسى)، والمطارات (صنعاء وتعز والحديدة)، والطرق والمصافي، ومرافق النفط والكهرباء التي سيتم تقييمها قريباً.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا تطوير البنية التحتية الحيوية لمصايد الأسماك - في المقام الأول سلسلة التبريد - لمعالجة خسائر ما بعد الصيد والحفاظ على جودة الاستهلاك والتجارة والبنية التحتية لسلسلة القيمة السمكية ذات الصلة.

إلى جانب أهميته كإجراء لبناء الثقة، فإن العمل على البنية التحتية الحيوية المتضررة يعد ضروريًا بنفس القدر للتنمية الاقتصادية في اليمن، كما هو موضح في التقرير في الجزء الخاص بالانتعاش الأخضر والتنمية الاقتصادية.

[20] أنظر أيضا: تقييم الأضرار والقدرة على موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ تقييم الأضرار والقدرة على موانئ عدن والمكلا؛ تقييم مطار صنعاء.

1.6 السلامة والحماية البحرية

تعتبر الموانئ اليمنية شريان حياة إنساني واقتصادي قيم. في حين يعتمد اليمن على الشحن التجاري لكل من الواردات والصادرات، فإن المؤسسات اليمنية، بما في ذلك خفر السواحل اليمنية وسلطات الموانئ، لديها قدرة محدودة على حماية أسطول مصايد الأسماك، وضمان سلامة الشحن وحماية الممرات المائية والصناعات اليمنية من المخاطر البيئية، بما في ذلك المخاطر البيئية، بما في ذلك تسرب النفط، وتسرب المواد الكيميائية، والتخلص غير القانوني من الملوثات.

ولمواجهة تحديات السلامة البحرية، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

- تعزيز قدرة المؤسسات اليمنية على ضمان سلامة الحياة في البحر في ظل الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر(سولاس) 1974.
- دعم تحديد وإدارة المخاطر البيئية في البحر بموجب الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك ماربول[21]، ال اتفاقية وبروتوكول لندن[22]، و اتفاقية بازل[23].
- دعم تحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بالمخاطر المتفجرة في البحر.
- تسهيل تعزيز الروابط بين المؤسسات البحرية اليمنية والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدة مواقع في اليمن، بما في ذلك عدن ومنطقة البحر الأحمر (ربما الحديدة) والمكلا، لبناء القدرات في مجال الأمن البحري. ونظرًا لاختلاف القدرات والتهديدات في كل موقع، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص الدعم المقدم ليناسب المتطلبات المحلية.

يعتمد المشروع المقترح على الدعم السابق الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخفر السواحل اليمني في إطار مشروع "الإدارة البحرية لتعزيز الأمن والسلامة في اليمن"، المدعوم من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

[21] تعد الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978، أو "ماربول 73/78"(اختصار عبارة "التلوث البحري) إحدى أهم الاتفاقيات البيئية البحرية الدولية.

[22] تعد "اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات والمواد الأخرى "1972، أو "اتفاقية لندن "باختصار، إحدى أولى الاتفاقيات العالمية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البشرية .دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ منذ عام 1975.وهدفها هو تعزيز المراقبة الفعالة لجميع مصادر التلوث البحري واتخاذ جميع الخطوات العملية لمنع تلوث البحر عن طريق إلقاء النفايات وغيرها من المواد.

[23] اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

1.7 الإجراءات المتعلقة بالألغام

يحتل اليمن المركز الثالث عالميًا في حوادث إزالة الألغام، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء، فإن الهياكل اليمنية لمكافحة الألغام (اللجنة الوطنية لمكافحة الألغام، والخلية اليمنية لتنسيق مكافحة الألغام والمراكز اليمنية لمكافحة الألغام في الشمال والجنوب لا تزال هشة ومجزأة.

قامت بعثة خبراء عالمية مشتركة مؤخرًا من قبل مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراجعة الهيكل السابق والحالي للعمل في مجال مكافحة الألغام في اليمن. وخلصت إلى أن تدفق التمويل قد جف بسبب انعدام الثقة في العمل المتعلق بالألغام. اعتبارًا من يونيو 2023، لن تتوفر أموال إضافية للعمل المستمر في مجال مكافحة الألغام في اليمن. وخلص فريق المراجعة إلى أن "إعادة الضبط" ضرورية لإعادة هيكلة قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام وتبسيط دعم الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

ورهنا بمزيد من المناقشة، فإن تقسيم العمل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والمنسق المقيم ومكتبه (بدعم من بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ودعم الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام) هو كما يلي:

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** سيركز على خلق بيئة تمكينية للأعمال المتعلقة بالألغام في اليمن من خلال:
  - قيادة التنسيق القطاعي.
  - تطوير القدرة الهيكلية الوطنية لمكافحة الألغام كسلطات تنظيمية.
  - تطوير قدرات المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام في دوره كسلطات تنظيمية.
  - قيادة عملية دمج الإجراءات المتعلقة بالألغام في البرامج الإنسانية والتنموية والبرامج المتعلقة بالسلام.
  - توفير الدعم المالي والحوافز لموظفي المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام الأساسيين في المقر الرئيسي لضمان قدرة المركز، باعتباره السلطة التنظيمية الوطنية، على أداء وظائفه الأساسية (التنسيق، وإدارة المعلومات، وإدارة الجودة، وتطوير المعايير، والاعتماد، وقيادة القطاع العام).
- **اليونيسف** سيقود التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة ومساعدة الضحايا، الأمر الذي يستلزم حشد الموارد ودعم المراكز اليمنية لمكافحة الألغام من خلال إقامة تدريب حول مخاطر الذخائر المتفجرة ومساعدة الضحايا والحوافز.

- **مكتب المنسق المقيم** (بدعم من بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة و**دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام)**، إذا لزم الأمر، سيدعم المنظمتان الدوليتان العاملتان في مجال إزالة الألغام (منظمة هالو ترست (المملكة المتحدة)، ومنظمة المساعدات الشعبية النرويجية ومجلس الدنماركي للاجئين. وتستمر الجهود في اعتماد إجراء عمليات المسح والتطهير في الشمال.

1.8 مرفق دعم السلام

بعد اتفاق ستوكهولم في عام 2018، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه مرفق دعم السلام لتنفيذ إعادة تأهيل ميناء الحديدة. مع الانتهاء من معظم جهود إعادة تأهيل ميناء الحديدة، وافق الشركاء على المرحلة الثانية من مرفق دعم السلام (مرفق دعم السلام 2.0) التي تركز على مبادرات المنسق المقيم ومبادرات بناء السلام والثقة على المستوى دون الوطني التي اقترحها المبعوث الخاص. يؤكد هيكل إدارة مرفق دعم السلام 2.0 على إشراك الجهات المانحة في عملية صنع القرار.

ينفذ مرفق دعم السلام 2.0 آلية المنح الصغيرة التي تدعم منظمات المجتمع المدني اليمنية وتدعم أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تعز، ونظام مراقبة وقف إطلاق النار لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، وتقييمات إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية والأنشطة القائمة بذاتها بين الجنسين. كما يقوم مرفق دعم السلام 2.0 بتمويل الفرص الناشئة.

الميزة النسبية لصندوق دعم السلام هي قدرته على التكيف والتركيز على التنفيذ السريع للأولويات التنموية الحاسمة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والمكتب الإقليمي للتنسيق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتسهيل مبادئ حساسية النزاع، وعدم الإضرار، وعدم اهمال أحد، والخبرة الواسعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من المجالات المختلفة.

وأخيرًا، سيقود مرفق دعم السلام عملية تطوير لوحة معلومات مخاطر الأزمات في اليمن، وضمان تحديثات منتظمة للحالة لفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء التنمية.

1.9 التماسك الاجتماعي والوقاية من العنف والتطرف

يعتمد النهج المستدام لمنع العنف والتطرف على رؤية وإدارة وطنية لبرامج منع العنف والتطرف. إن إغراء الانتقال إلى الوجود المسلح للشباب دون فرص لإحراز تقدم هو إغراء متعدد الجوانب ويصعب مواجهته. إن تطوير نهج هيكلي في بيئة اليمن التي مزقتها الصراعات لن يكون ممكنا إلا من خلال آفاق السلام المستدام.

لذلك، تحسبًا لرؤية أوسع وتركيز أكثر وضوحًا على منع العنف والتطرف (وهو أمر غير ممكن في السياق الحالي)، سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المبادرات المجتمعية المبتكرة المحدودة، باستخدام الشبكة المجتمعية الواسعة للمنظمة لاتخاذ نهج أوسع تجاه الدوافع الأساسية التي تخلق نقاط الضعف أمام العنف والتطرف.[24]

ولضمان أن تكون برمجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستقبلية لمنع التطرف العنيف قائمة على الأدلة، سيكلف مرفق دعم السلام بإجراء بحث وتحليل حول منع العنف والتطرف في السياق اليمني، والتوصية بتدخلات لتعزيز التنوع والتسامح ومعالجة الاحتياجات والتحديات الخاصة بالشباب.

إلى جانب تزويد الشباب المعرضين للخطر بفرص كسب العيش، تتطلب برامج منع التطرف العنيف (أ) إنشاء بنى تحتية مجتمعية للسلام تشمل أنظمة الإنذار المبكر و (ب) الاستثمار في الحوار والوساطة التي تعالج المظالم التي تؤدي إلى التطرف و (ج) توفير روايات مضادة ومكافحة للتطرف لأولئك المعرضين للخطر.

إن المجتمع المدني النابض بالحياة في اليمن، وخاصة في الجنوب، في وضع جيد لدعم التماسك الاجتماعي والعمل على منع التطرف العنيف في نهاية المطاف.

[24] وتصف الحكومة السويسرية منع التطرف العنيف بأنه "يحرم التطرف العنيف من أرضه الخصبة من خلال تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على مقاومته."

2. تعافي الاقتصاد الاخضر والتنمية

معظم سكان اليمن فقراء. ويشير تقرير مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية حول قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن (استنادا إلى بيانات 2021 المقدمة من البنك الدولي (مسح التنمية البشرية في اليمن) أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في اليمن تبلغ 82.7 في المائة. وبلغت شدة الفقر، أو متوسط عدد حالات الحرمان التي يواجهها الفقراء متعدد الأبعاد، 46.7 في المائة. ويعد الحرمان خلال سنوات الدراسة والصرف الصحي من أعلى مستويات الحرمان، حيث يعاني أكثر من 70 في المائة من السكان من الحرمان في هذه المؤشرات.

ويعتمد اقتصاد اليمن إلى حد كبير على صادرات النفط والغاز (حوالي 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و70 في المائة من عائدات التصدير)، والمساعدات الخارجية وتحويلات العمال في دول الخليج المجاورة. وفي الآونة الأخيرة بلغ عدد اليمنيين في الخارج نحو 1.3 مليون. وتبلغ تحويلاتهم المالية حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي سنويًا.[25]

وإلى جانب النفط والغاز، تعد الزراعة (التي يعمل فيها أكثر من 50 في المائة من السكان) ومصايد الأسماك من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تتطلب دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن التحديات التي تواجه معالجة الفقر متعدد الأبعاد ووضع البلاد على مسار التنمية الخضراء والمستدامة هائلة. على سبيل المثال، تتطلب معالجة التحولات في سبل العيش والتوسع الحضري المتسارع الناجم عن 4.3 مليون مواطن نازح مجموعة مستدامة وقوية من التدخلات.

ستساعد استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مواجهة التحدي من خلال إيجاد حلول للانتعاش الاقتصادي والتنمية الخضراء التي تتطلب دمج أنواع التدخل الأربعة التالية:

- معالجة احتياجات العمالة المباشرة على المدى القصير للسكان.
- التركيز على التنمية الاقتصادية المحلية التي يقودها القطاع الخاص على المدى المتوسط والطويل.
- تنمية قدرات السلطات الوطنية في مجال التخطيط للتعافي والتنمية.
- إعادة تأهيل البنية التحتية الكبيرة والحيوية للتنمية الاقتصادية (انقر هنا).

سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوظيف على المدى القصير والتنمية الاقتصادية المحلية بناء على انشطة المنظمة في مجالات سبل العيش و الإدارة حسب المنطقة. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا، من خلال منهجية استدامة سبل العيش من خلال خلق سبل العيش على المدى المتوسط والطويل في القطاعات الاقتصادية الواعدة كثيفة العمالة.

[25] المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، ديسمبر 2022وتشير تقديرات المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن إلى أن 63% يقيمون في المملكة العربية السعودية، و19% في الإمارات العربية المتحدة، و5% في الكويت.

2.1 العمالة قصيرة الأجل وتنمية الاقتصاد المحلي

تستجيب برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاحتياجات فرص العمالة والحماية الاجتماعية على المدى القصير (المحددة في عمليات التخطيط المحلي) للفئات المتضررة من الأزمة من خلال التدخلات للمساعدة في إعادة تشغيل وتعزيز سبل العيش من خلال توليد الدخل والتوظيف على المدى القصير.

بتمويل من البنك الدولي، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وفروعه ووحداته، ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، وبرنامج تنمية المشاريع الصغيرة، ومشروع الأشغال العامة للاستجابة لاحتياجات المجتمعات اليمنية. من ضمن انشطة الشراكة:

- دعم فرص التنمية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الفرص الاقتصادية، والحد من ضعف اليمنيين الفقراء، وبناء قدرات الهياكل المجتمعية.
- تعزيز تطوير سلسلة القيمة، وخدمات تطوير الأعمال وريادة الأعمال.
- تقديم خدمات مالية وغير مالية للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- عقود إنشاء البنية التحتية ومشاريع إعادة التأهيل.

وقد تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في شراكة برامج الحماية الاجتماعية التي تغطي ثلاث مجالات للتدخل:

- الدعم المشترك لصياغة الإطار الاستراتيجي الوطني للحماية الاجتماعية في اليمن.
- قيادة عملية دمج الحماية الاجتماعية في برامج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- الاستثمار في ترتيبات الاشتراكات والمخطط الوطني للأشغال العامة.

ستساهم مجالات دعم الحماية الاجتماعية هذه في إنشاء نظام حماية اجتماعية شامل لجميع اليمنيين والذي (أ) يعالج ويمنع الفقر وعدم المساواة، (ب) يساهم في فرص التوظيف والنمو الاقتصادي من خلال نهج سبل العيش المستدامة الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و (ج) تقوية العقد الاجتماعي. وسوف تستمر في كونها محور تركيز استراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل مع تعزيز ضمان الجودة من خلال إنشاء آلية معالجة التظلمات في المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2.2 الانتعاش الاقتصادي في القطاعات ذات الاستثمار المرتفع

لقد نجحت برامج التوظيف والتنمية المحلية قصيرة المدى التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء قاعدة صلبة لمشاريع التنمية سبل العيش المستدامة وتدخلات التنمية الاقتصادية. يتواجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع المحافظات ومعظم المديريات، وقد أقام روابط وشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات التدريب والسلطات المحلية والمؤسسات المركزية والمجتمعات المحلية.

رغم الوضع المتدهور للاقتصاد اليمني وسوق العمل[26] الا أن هناك قطاعات ومجالات اقتصادية ذات آفاق واعدة لتدخلات أكثر تنظيماً ونهج موجه نحو التنمية. في السنوات الماضية، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن تقييماً شاملاً لسلاسل القيمة في اليمن (البن، والطاقة الشمسية، والفخار، ومصايد الأسماك، وتربية النحل) وأطلق مبادرات لتطوير سلاسل قيمة العسل ومصايد الأسماك.

وينتج اليمن سنويا أكثر من 1500 طن من العسل، مما يوفر دخلا لحوالي 100 ألف من مربي النحل.[27] يعد العسل الموجود في البلاد من أفضل الأصناف في العالم وهو مطلوب بشدة في المنطقة. ويصدر اليمن أكثر من نصف إنتاجه من العسل. وفي العديد من المناطق، يمنع النزاع مربيي النحل من التنقل للبحث عن مناطق "مرعى" لنحلهم والوصول إلى الأسواق. كما يؤدي نقص المياه الناجم عن تغير المناخ والتغيرات في حجم هطول الأمطار إلى تقليل توافر المراعي.

وفي السنوات الماضية، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم من خلال التدريب الفني لمربي النحل لمساعدتهم على التغلب على هذه الصعوبات وتعزيز أعمالهم. علاوة على ذلك، ومن خلال نهج سلسلة القيمة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء البنية التحتية وإعادة تأهيلها، بما في ذلك سوق العسل المركزي للتجارة والتصدير في منطقة القطن بمحافظة حضرموت، وهي المنطقة التجارية الرائدة للعسل في اليمن. إن الفحص المخبري ومرافق التخزين تكمل السوق، مما يسمح بإصدار "شهادة منشأ" للعسل تحترم المعايير، مما يدعم جودة المنتج للأسواق الداخلية وأسواق التصدير.

لقد فتح التدريب على الفحص فرص عمل للفنيين العاملين في منشأة السوق كمختبرين للعسل من أجل تصنيف المنتج وتسعيره بشكل شفاف. وأخيرا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلق فرص العمل في هذا القطاع من خلال آلية المنح المناسبة. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بخطط عمل معتمدة بمنحة تغطي 50% من تكاليف الاستثمار، مما يسمح بتوسيع الأعمال وخلق فرص العمل.

يركز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقطاع مصايد الأسماك على ما يلي:

- توفير بيئة تمكينية (الإطار التنظيمي والبنية التحتية والخدمات) لتشجيع مشاركة القطاع الخاص واستثماره.
- دعم مصايد الأسماك الحرفية وتعاونيات مصايد الأسماك لضمان التنمية العادلة لسلسلة القيمة.
- الأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية.

[26] لقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي اليمني إلى نصف حجمه، وفقد ما يقرب من مليون يمني وظائفهم منذ بداية الأزمة.
[27] https://www.undp.org/yemen/publications/beekeeping-value-chain

2.3 تنمية القطاع الخاص

سيكون إشراك الجهات الفاعلة الخاصة أمراً محورياً، وسيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحقيق ذلك من خلال نهج التنمية الشاملة للأسواق، والذي يعني ضمناً فهماً منهجياً للأسواق، ليس فقط من وجهة نظر كفاءتها ولكن أيضاً من حيث عدالتها، من أجل تحقيق أهدافها والحد من الفقر في المجتمعات اليمنية.

وقعت الحكومة المعترف بها دوليا والقطاع الخاص اليمني مذكرة تفاهم في نوفمبر 2014 والتي تواصل توفير أساس متين "لمشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة".[28]

وتتمثل إحدى نقاط العمل الحاسمة في المذكرة في إنشاء وتفعيل حوار بين القطاعين العام والخاص، وهي عملية ستدعمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مشترك في الأشهر المقبلة.

سيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تلبية احتياجات القطاع الخاص اليمني كونه جزء لا يتجزأ من برنامج المنظمة. إلى جانب دعم تنمية القطاع الخاص، ستركز حلول التطوير الثلاثة التالية على:

- دعم السلطات المحلية في خلق بيئة تمكينية وشفافة للشركات والأسواق المحلية لتزدهر في أوقات الأزمات وما بعد الأزمات، بما في ذلك البنية التحتية المحلية والوطنية الحيوية.
- الاستثمار في رأس المال البشري، أي تنمية القدرات، لمواءمة مهارات القوى العاملة في اليمن مع الاحتياجات المستقبلية.
- تسهيل الوصول والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل الوصول إلى طاقة (قابلة للتجديد) والمياه، من بين أمور أخرى، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.[29]
- الاستثمار في إصلاح سلاسل القيمة المعطلة، على سبيل المثال، في مصايد الأسماك والزراعة لضمان تأثير تحفيزي قوي على استعادة سبل العيش وخلق فرص جديدة للوصول إلى الأسواق وتطويرها، لا سيما في سياق الاتفاقيات عبر الحدود.
- تطوير استراتيجيات لتعزيز سبل العيش المرتبطة بالتكنولوجيا من خلال النظر إلى الاتصال بالإنترنت باعتباره منفعة عامة ومعالجة الفجوات الرقمية في المناطق الريفية التي تحد من قدرة اليمنيين على الحفاظ على سبل عيشهم.

إن ازدهار القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وزيادة القدرة على الصمود أمام مخاطر الكوارث والحلول التنموية الثلاثة المقترحة.

2.4 تنمية القدرات الوطنية من أجل التعافي والتنمية

سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير قدرة المؤسسات العامة المهمة على تصميم والإشراف على تنفيذ الإطار المؤقت للتعافي والتنمية للفترة 2024-2026، بناءً على سلسلة من التقييمات المحددة هنا.

اتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المعترف بها دوليا على أن التدخلات التالية ضرورية لتحقيق هدف الإطار المؤقت للتعافي والتنمية:

- تطوير قدرات المؤسسات العامة المهمة (مثل مكتب رئيس الوزراء، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (بما في ذلك الجهاز المركزي للإحصاء)، ووزارة المالية، والبنك المركزي اليمني) لتنفيذ مهامها بفعالية.

[28] مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية اليمنية والقطاع الخاص اليمني [ترجمة غير رسمية].

[29] إن إمكانية التعاون بين السلطات المحلية والقطاع الخاص والحاجة إليه أمر واضح ومباشر في حالة اليمن .ومع ذلك، فمن الواضح أيضًا أن كلاهما يفتقر إلى القدرات والمساحات والمنصات اللازمة للتعاون بشكل هادف ومثمر .من جانب السلطات المحلية، فإن المعرفة حول التنمية الاقتصادية المحلية وتحليل سلسلة القيمة والشراكات بين القطاعين العام والخاص محدودة إلى حد غير موجودة، مما يعيق المناقشات في المنصات التفاعلية القليلة المتاحة (مثل غرف التجارة المحلية) مما يوفر ضعف الأدلة للتخطيط ويؤدي إلى مبادرات غير منتجة .والقطاع الخاص غير قادر في الغالب على إيجاد نقاط دخول فعالة إلى السلطات دون الوطنية.

- عملية شاملة لتطوير صندوق تنمية الموارد البشرية مع إعطاء دور محدد للقطاع الخاص في اليمن.
- نظام واضح المعالم لتحصيل الإيرادات وإدارتها.
- تحديد وتنفيذ أطر الموازنة الوطنية السنوية.
- إضفاء الطابع الرسمي على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستراتيجية مشاركة القطاع الخاص.
- تفعيل الحسابات القومية وإدارة الديون وجمع البيانات وإدارة المساعدات.
- إعداد مشاريع الاستثمار العام للقطاعات الحيوية والقطاعات ذات إمكانات النمو العالية.

2.5 التأمين ضد مخاطر الحرب والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء

يخلص تقرير موجز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعنوان "تقييم أثر تخفيض أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب على الواردات إلى اليمن"[30] (تقرير موجز) إلى أن أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب لهياكل السفن والآلات التي ترسو في موانئ عدن والمكلا والحديدة والصليف تزيد من تكاليف الاستيراد في البلاد بمقدار 218 مليون دولار أمريكي. وبما أن اليمن يستورد ما يصل إلى 90% من إمداداته الغذائية ويعتبر مستورداً للوقود المصفى، فإن الزيادات تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزيد من انعدام الأمن الغذائي.

يتجاوز تأثير التأمين ضد مخاطر الحرب التكلفة المباشرة لأنه يؤثر على كيفية تعامل الشركات الدولية مع اليمن، مما يساهم في استمرار اختلال توازن سعر الصرف الأجنبي ويحد من أي انتعاش محتمل لنشاط إعادة شحن الحاويات في ميناء عدن.[31]

ويخلص التقرير كذلك إلى أن إنشاء سندات التأمين ضد الحرب يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في التكاليف التي يتكبدها المستوردون. واستناداً إلى توصيات التقرير، خصصت مجموعة الإنقاذ الدولية مبلغ 50 مليون دولار أمريكي لسندات التأمين و9 ملايين دولار أمريكي لمشروع الدعم الفني الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في السياق الحالي، سيتم تطبيق سندات التأمين ضد مخاطر الحرب مبدئيًا على ميناء عدن، مع نسبة تكلفة إلى فائدة مناسبة، خاصة بالنسبة لرسوم مخاطر الحرب على البضائع المنقولة بالحاويات ذات القيمة العالية نسبيًا. يمكن لسندات بقيمة 75 مليون دولار أمريكي أن توفر ما يقدر بنحو 114 مليون دولار أمريكي سنويًا للواردات التجارية عبر ميناء عدن، خاصة الواردات المعبأة في حاويات، مع آثار إيجابية أوسع نطاقًا على الاقتصاد اليمني، مما يعود بالنفع على المستهلكين من خلال انخفاض الأسعار.

إذا كانت نتيجة توفير الضمان للسفن التي تصل إلى عدن إيجابية، فإن الخطوة التالية ستكون دراسة الآثار المترتبة على توسيع الغطاء ليشمل موانئ يمنية أخرى. يمكن أن تكون التكلفة الإضافية متواضعة إذا كان لدى السوق رغبة في توسيع التغطية. كما أنه سيسمح بالبرمجة الحساسة للصراع من خلال دعم الموانئ التي تغذي معظم السكان اليمنيين.

3. تغير المناخ والمياه والطاقة والبيئة

توضح الأقسام التالية بإيجاز برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن الحالية والمقترحة في مجالات تغير المناخ، والمياه والطاقة والبيئة.[32]

كجزء من تجربته العالمية في معالجة أزمة المناخ وتركيب أنظمة الطاقة المتجددة، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء فريق وقدرة لدعم الحكومة في تعبئة وحشد التمويل والاستثمار من أجل العمل في مجال تغير المناخ من خلال مبادرات مثل مرفق البيئة العالمية. وصندوق المناخ الأخضر وآليات التمويل الأخرى. علاوة على ذلك، سيدعم فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن للوصول إلى التمويل المناخي وإدارته وتحديد وتطوير فرص الاستثمار في الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.

[30] دليل للعمل في اليمن، تقييم تأثير تخفيض أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب على الواردات إلى اليمن، تقرير موجز، نوفمبر 2021. ورقة تم إعدادها كجزء من مشروع "تحويل القرص على تصنيف التصنيف الدولي للبراءات في اليمن :دليل للعمل "بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[31] انظر تقرير الأونكتاد التجاري لعام 2021 https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2021_en_0.pdf.

[32] لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى المنشور القادم" :الأولويات الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بشأن الطاقة والبيئة وتغير المناخ (2023 - 2027)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن.

3.1 التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

تعد حافة المحيط الهندي، وهي نصف دائرة البلدان الساحلية الممتدة من الصومال إلى باكستان، من بين المناطق الأكثر تأثراً بأزمة المناخ. وعلى رأس مدى تعرض اليمن لتغير المناخ، مؤشر نوتردام العالمي للتكيف[33]وتصنف اليمن من بين الدول الأقل استعداداً للتعامل مع آثار تغير المناخ، مع "حاجة كبيرة للاستثمار والابتكارات لتحسين الاستعداد وضرورة ملحة للغاية للعمل". على سبيل المثال، تركت فيضانات يونيو 2022ما يقدر بنحو 300 ألف يمني بدون منزل وممتلكات شخصية وفقدت المحاصيل والماشية.

ويعاني اليمن حالياً من حوالي 14 "يوماً غير مريح للغاية" سنوياً، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 بحلول عام 2060، مع توقع أن ترتفع درجات الحرارة في الأيام الأكثر حرارة بين 4 و7 درجات. وسوف يتسبب ارتفاع درجات الحرارة الحالية في زيادة تبخر المياه الجوفية المحدودة في اليمن، مما يزيد من ندرة المياه.

تتزايد الظواهر الجوية المتطرفة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والعواصف، في اليمن.[34]وأصبحت فترات الجفاف أطول، مما أدى إلى حدوث حالات جفاف شديدة من المتوقع أن تزداد شدتها وتواترها. وسوف تزداد حالات الجفاف، مما يقلل من الإمدادات الغذائية، حيث أن أكثر من 90 في المائة من الإنتاج الزراعي في اليمن يعتمد على الأمطار.[35]وفي الوقت نفسه، تتزايد حدة فترات الأعاصير والأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة، ومن المتوقع أن تتفاقم، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التربة وتعريض السكان للخطر. وستصبح الأحداث أكثر غرابة، مع تزايد صعوبة التنبؤ والتخطيط للتقلبات في هطول الأمطار والظواهر الجوية المتطرفة.[36]

وقد أدت الفيضانات وموجات الحر ونقص هطول الأمطار بشكل مستمر إلى تحديات كبيرة للمزارعين في جميع أنحاء البلاد. تعتمد اليمن بشكل كبير على المياه السطحية والجوفية. وبالتالي فإن التغيرات في هطول الأمطار سوف تسبب اضطرابات كبيرة في إمدادات المياه.[37]

في أوائل عام 2020، فقد ما يقدر بنحو 300 ألف شخص في اليمن منازلهم ومحاصيلهم ومواشيهم وممتلكاتهم الشخصية بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات الشديدة. وكان من بين النازحين أشخاص أجبروا في السابق على الفرار من منازلهم بسبب النزاع. وشملت المناطق الأكثر تضرراً محافظات أبين وعدن وعمران وحجة والحديدة ولحج ومأرب وتعز، حيث قتلت الفيضانات ما لا يقل عن 148 شخصاً. وفي حبابة، أدى الانهيار المفاجئ والكارثي لسد الرونة إلى تسرب 250,000 متر مكعب من المياه بشكل غير منضبط، مما أثر على آلاف الأشخاص في مخيمات النازحين في التحسين وسوق الليل وأماكن أخرى.[38]اجتاحت الأمطار الغزيرة والفيضانات اليمن طوال صيف عام 2022، مما تسبب في أضرار جسيمة وأذى للمدنيين. وفي شهر يونيو وحده، أثرت الفيضانات على أكثر من 41,000 شخص في محافظات الضالع، والحديدة، وحضرموت، وحجة، وتعز.[39]

في أعقاب التقارير الثلاثية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن حول "تأثير الحرب على اليمن"، سيقوم المكتب القطري- بالتعاون مع المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بتكليف بإعداد تقرير جديد يركز على تغير المناخ في اليمن. سيقوم التقرير بما يلي: (أ) تقييم الاتجاهات الحالية والمخاطر المستقبلية الناجمة عن تغير المناخ على مسارات التنمية والتعافي من الأزمات حتى عام 2030 و (ب) تقديم توصيات بشأن التكيف مع تغير المناخ القائم على الأدلة وبرمجة الحد من مخاطر الكوارث. وسيقدم التقرير، من بين أمور أخرى، توصيات بشأن الاستجابات البرامجية الحاسمة

[33]يرى:https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/. يقيس المؤشر أ) مدى تعرض الدولة الحالية للاضطرابات المناخية، وب) يقيم مدى استعداد الدولة للاستفادة من استثمارات القطاعين العام والخاص في اتخاذ إجراءات التكيف.

[34]اليمن –من الجفاف الشديد إلى الفيضانات الشديدة، اليمن يتأرجح على حافة الهاوية |تقارير الوضع الرقمي .(2023)متاح على الإنترنت على https://reports.unocha.org/en/country/yemen/card/3xgDjvW1Ud/، تم التحديث بتاريخ 30/1/2023، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 30/1/2023.

[35]فرانس شابندونك؛ سيزار سكارتوزي؛ تينا كوروث؛ جورج ميدينجز :(2022)الناتج 5:تقرير التحليل المقارن والدروس المستفادة .المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية .مونبلييه.

[36]الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :(2017)ملف مخاطر المناخ. اليمن .أنت قلت .واشنطن العاصمة؛ البنك الدولي :اليمن :تقييم آثار تغير المناخ وتقلبه على قطاعي المياه والزراعة وانعكاسات السياسات .البنك الدولي)تقرير رقم .(YE-54196متاحهنا.

[37]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الهولندية للمؤسسات (RVO)، توفر المياه في اليمن، .2021متاحهنا.

[38]المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020، ملخص لبيان المتحدث باسم المفوضية أندريه ماهيسيتش.

[39]"التحديث الإنساني"، اليونيسف، يونيو/حزيران 2022، متاحة هنا.

في الإدارة المتكاملة للموارد المائية (انظر أيضًا القسم التالي)، وتعزيز الزراعة المقاومة للمناخ وسلاسل القيمة الزراعية وتعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث والاستجابة لها.

وفيما يلي بعض المشاريع المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة القادمة:

- تطبيق نهج متكامل للترابط بين الطاقة والمياه والغذاء لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ في اليمن.
- تعزيز الاستعداد والاستجابة للكوارث - سوف يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آليات الاستعداد للكوارث والاستجابة لها في اليمن للحد من آثار الأحداث المناخية القاسية، بما في ذلك الفيضانات والعواصف. وتشمل الاستجابة تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتوفير ملاجئ الطوارئ، وإنشاء فرق الاستجابة.
- حماية المجتمعات اليمنية الضعيفة وأصولها المادية والاقتصادية من الكوارث الناجمة عن المناخ من خلال البنية التحتية المرنة.
- معالجة العلاقة بين النزاع على المياه والسلام من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه في اليمن وتمكين المجتمعات.
- بناء القدرات لتعزيز عملية خطة التكيف الوطنية في اليمن.

3.2 المياه

يصنف ثلثا البلاد على أنها شديدة الجفاف، مع أقل من 50 ملم من الأمطار السنوية. معظم الثلث الآخر يصنف على أنه جاف، مع هطول أقل من 200 ملم. فقط المناطق الجبلية الغربية، حيث يعيش معظم السكان، تتلقى أمطار سنوية تزيد عن 250 ملم، وبعض المناطق تتلقى 800 ملم.

استهلاك المياه السنوي في اليمن يبلغ 3.9 مليار متر مكعب[40] ويتجاوز بكثير قدرة البلاد على تجديد المياه السطحية والجوفية (تقدر بـ 1 و1.5 مليار متر مكعب سنويًا). يتجاوز اليمن اليوم الحدود من خلال الاستخراج المفرط للمياه الجوفية. وتتراوح توقعات الطلب المستقبلي حول 4.5 مليار متر مكعب، مما يزيد من فجوة الاستخراج.

بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ومن خلال البنك الألماني، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الأغذية والزراعة في مشروع برنامج القدرة على الصمود في قطاع الري والزراعة. يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المشروع على تحويل النزاع المحيط بموارد المياه، وهو عنصر حاسم في دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام. ووفقاً لباحثين من جامعة صنعاء، فإن 70 إلى 80 في المائة من النزاعات في ريف اليمن تتعلق بالمياه. تشير التقديرات إلى أن ثلث القضايا المرفوعة أمام المحاكم الجنائية في اليمن تركز على الوفيات المرتبطة بالنزاع على المياه، حيث يُقتل ما يقدر بنحو 2500 شخص سنويًا بسبب النزاعات على المياه.[41]

أساس التوسع المخطط لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج قطاع المياه هو ما يلي:

- الممارسة العالمية الجيدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- قانون المياه المعدل عام 2002 ومؤخراً (2006).
- التحليل والتوصيات، المقدمة في ثلاث منشورات حديثة (وواحدة قادمة) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[42]

وسيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير وتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للمياه للحد من ندرة المياه في اليمن. وفيما يلي بعض الإجراءات المخطط لها:

- دعم إنشاء بيئة قانونية وفنية وتنظيمية تمكينية على مستوى تجمعات المياه أو الوادي.
- تدابير الدعم الرامية إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على المياه.

[40] مستخدمو المياه الرئيسيون هم قطاع الزراعة (90%)، يليه الاستهلاك المنزلي (حوالي 8%) والصناعة (حوالي 2%).

[41] معهد لاهاي للعدالة العالمية، 2014. الاقتصاد السياسي لإدارة المياه في اليمن: تحليل الصراع والتوصيات.

[42] دراسة حول توفر المياه في اليمن، مراجعة الأدبيات للموارد المائية الحالية والمستقبلية والطلب على المياه في اليمن، RVO، البنك الالماني، Acacia Water برنامج الأمم المتحدة الانمائي، أكتوبر 2021؛ نهج شمولي لمعالجة تحديات الموارد المائية في اليمن، الإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر 2022؛ وتقرير تقييم النزاعات المتعلقة بالمياه برنامج الصمود في قطاع الري والزراعة، ليزا غوبي وصادق النبهاني، منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبنك التنمية الألماني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 2023.

- دعم الجهات ذات العلاقة في ضبط تخصيصات المياه ومصادرها وحماية نوعية المياه.
- دعم اللامركزية في الإدارة على مستوى تجمعات المياه أو الوادي من خلال تعزيز المؤسسات المحلية القائمة، وعند الضرورة، إنشاء مؤسسات محلية جديدة.

3.3 الطاقة المتجددة

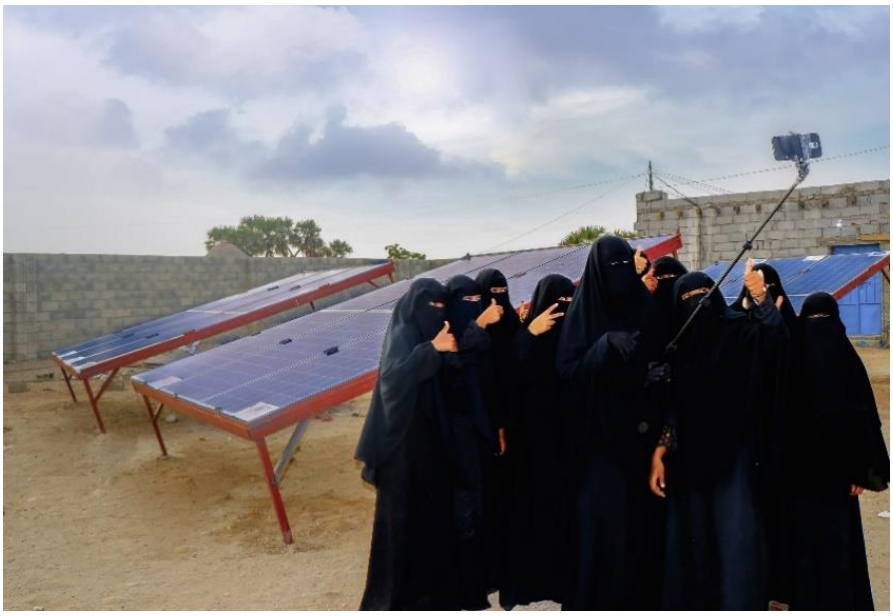

يواجه اليمن أزمة طاقة بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك النزاع وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم كفاية البنية التحتية. وكان قطاع الطاقة في البلاد في حالة سيئة لسنوات عديدة، في ظل نقص مزمن في الاستثمار، وسوء الصيانة، وعدم كفاية قدرة التوليد. أدى الصراع المستمر في اليمن إلى تفاقم أزمة الطاقة في البلاد، حيث تضررت أو دمرت البنية التحتية (محطات الطاقة وخطوط النقل)، مع انقطاع الوصول إلى الوقود والموارد الأخرى.

يحصل 48.4 في المائة فقط من السكان على الكهرباء، وهي أدنى نسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يبلغ متوسط الوصول إلى 90 في المائة. وهذه النسبة أقل بالنسبة لليمنيين في المناطق الريفية، حيث تبلغ حوالي 33.5 في المائة، مقارنة بحوالي 78.9 في المائة لسكان المناطق الحضرية (حوالي 30 في المائة من سكان اليمن). توفر الشبكة الكهربائية إمكانية الوصول إلى الطاقة لنحو نصف المتصلين بها. وتقوم مولدات الديزل الخاصة بتزويد النصف الآخر.

ويقل توفير الطاقة من المصادر المتجددة عن 1%، وهو ما يتناقض بشكل حاد مع إمكانات المصادر المتجددة – 18 جيجاوات للطاقة الشمسية و34 جيجاوات لطاقة الرياح. ومن الناحية الإيجابية، تكتسب الطاقة الشمسية شعبية بسرعة، مع زيادة واردات الأنظمة الكهروضوئية من 250 إلى 250 ميجاوات في عام 2020.

يواجه قطاع الطاقة المتجددة في اليمن عوائق تمويلية وتنظيمية وفنية كبيرة. وللتغلب على العقبات والدعوة إلى الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء دراسة بعنوان "التقييم الفني وتوقعات الطاقة مع مزيج التوليد الفعال من حيث التكلفة" التي تحتوي على مقترح لخطة استثمار فورية وطويلة الأجل في مجال الطاقة تعمل على تعظيم مصادر الطاقة المتجددة.

بناءً على الدراسة، ستعمل برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تفعيل هدف نظام الطاقة منخفضة الكربون والمستدام مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الفريدة للبلاد من خلال:

- تعزيز الوصول إلى الطاقة، وخاصة في المناطق الريفية، من خلال (أ) نشر حلول الطاقة المتجددة خارج الشبكة، مثل الشبكات الصغيرة التي تعمل بالطاقة الشمسية، و (ب) السياسات التي تدعم تطوير البنية التحتية للطاقة في المناطق النائية.

- دعم تصميم إطار تنظيمي يعزز تنمية الطاقة المستدامة ويضمن تكافؤ الفرص في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويشمل الدعم خلق مناخ استثماري ملائم للطاقة المتجددة وتعزيز المؤسسات التي تشرف على تخطيط الطاقة وتنظيمها ومراقبتها.
- بناء القدرات المحلية وتشجيع الابتكار من خلال الاستثمار في بناء القدرات المحلية وتشجيع الابتكار في تقنيات الطاقة المستدامة من خلال برامج البحث والتطوير والشراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية.

وفيما يلي بعض المشاريع المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة القادمة:

- تعزيز الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي لحلول الطاقة المتجددة.
- أنظمة الأغذية الزراعية التي تعمل بالطاقة الشمسية في اليمن.
- تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى الكهرباء المتجددة الموزعة.
- شبكة صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية للمجتمعات الريفية في اليمن.

إن زيادة الوصول إلى قطاع الطاقة (المتجددة) شرط لا غنى عنه لتقديم الخدمات التي تقودها الحكومة (الصحة والتعليم) والتنمية الاقتصادية الخضراء.

3.4 الحفاظ على النظم البيئية في اليمن

وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أدت الممارسات الزراعية غير المستدامة والرعي الجائر إلى تدهور أكثر من 7% من مساحة الأراضي في اليمن.

على الرغم من عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة بسبب النزاع، إلا أن حصاد الموارد البحرية على الأرجح يتجاوز الحد الأقصى للإنتاج المستدام. وتتناقص مخزونات سرطان البحر والحبار والروبيان وأسماك القرش. وأساليب الصيد غير مستدامة في معظمها، بما في ذلك مصايد الأسماك التي تخضع لصيد الأسماك بشباك الجر والصيد بالرمح والديناميت. وتؤدي تقنيات الحصاد غير المستدامة هذه إلى زيادة تدهور الشعاب المرجانية الهشة وموائل الأعشاب البحرية.

يتكون القطاع من أفراد وشركات حرفية وتجارية ودولية. ويهدد الصيد الجائر بشكل مباشر سبل عيش الصيادين المحليين.

ويؤثر تطوير المناطق الساحلية بشكل أكبر على الموارد البحرية. إن استغلال أشجار المانغروف للحصول على الأخشاب والوقود وعلف الحيوانات يدمر الموائل الساحلية ويقلل من قدرة المنطقة على مقاومة الظواهر الجوية القاسية. إن جريان مياه الصرف الصحي، والمواد الكيميائية الزراعية، والرعي الجائر، والتنمية غير المناسبة للأراضي يجلب التلوث والرواسب التي تضر بسلامة البيئة البحرية، بما في ذلك صحة الشعاب المرجانية الفريدة في البلاد.

وسيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة المحلية في تعزيز النظام البيئي وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة التدهور البيئي وتغير المناخ من خلال تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة[43] والإدارة المتكاملة للنفايات في اليمن.

إن حماية التنوع البيولوجي في اليمن أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة في البلاد وسبل عيش أهلها. ومن خلال معالجة التحديات التي يواجهها التنوع البيولوجي في اليمن وتعزيز جهود الحفاظ عليه، يمكن للبلاد تأمين مستقبل أكثر استدامة لأنظمتها البيئية والأنواع التي تعتمد عليها.

وبالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السلطات الوطنية والمحلية لمواجهة هذه التحديات من خلال:

- تعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي مثل الزراعة الحراجية والرعي المستدام لتقليل الضغط على الموارد الطبيعية.
- دعم إنشاء المناطق المحمية والحفاظ على الموائل الحيوية للأنواع المهددة بالانقراض.
- تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال النهج المجتمعي.
- زيادة الوعي العام والتثقيف حول قيمة التنوع البيولوجي والتهديدات التي يواجهها.

[43] إن الحلول المستوحاة من الطبيعة والتي تدعمها، والتي تتسم بالفعالية من حيث التكلفة، تحقق في الوقت نفسه فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية وتساعد في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

- تعزيز السياسات واللوائح المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وزيادة جهود الإنفاذ لضمان الامتثال.

ومن بين المشاريع المقترحة ما يلي:

- تعزيز قدرات إدارة المناظر الطبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي في اليمن.
- تعزيز شبكة المناطق المحمية في اليمن من خلال إنشاء مناطق محمية جديدة وتحسين فعالية إدارة المناطق القائمة.
- الاقتصاد الأزرق في المناطق الساحلية الحرجة في اليمن.

تصميم وتنفيذ استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تصميم وتنفيذ البرامج القائمة على الأدلة

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتصميم مشاريع وبرامج جديدة على أساس التقييمات، وعند الضرورة، تعديل المشاريع والبرامج القائمة بعد إجراء البحوث والتقييمات بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ستحدد التقييمات فرص برمجة التنمية في سياق الأزمات. وستساهم مشاريع وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اثنين على الأقل، ويفضل في الثلاثة، من حلول التنمية المحددة.

وبتوجيه من المبعوث الخاص وأطراف عملية السلام، أكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة تقييمات بشأن البنية التحتية الحيوية، مثل البنية التحتية الحيوية في الحديدة والصليف ورأس عيسى وميناء عدن ومطار صنعاء، من بين تقييمات الأضرار الأخرى.

لدعم عملية السلام وتوفير مدخلات حاسمة للحوار وصنع القرار لـ (أ) الحكومة اليمنية، (ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (ج) التخطيط لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، و (د) شركاء التنمية الآخرين، وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التكليف بإجراء التقييمات[44]. ومن بين هذه ما يلي:

- تقييمات إضافية للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الوطنية الكبيرة والحيوية ذات الصلة بمفاوضات السلام، مثل الطرق الرئيسية ومحطات الكهرباء.
- تقييمات التعافي الاجتماعي والاقتصادي التي تراعي الفوارق من منظور النوع الاجتماعي - بما في ذلك تقييمات احتياجات ما بعد الكوارث وتقييمات التعافي وبناء السلام - للمساعدة في توجيه القرارات بشأن تحديد أولويات خطط التعافي الوطنية والمحلية المستقبلية. ستقوم التقييمات بتحليل:
  - الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب، بما في ذلك رأس المال البشري والمادي والبيئي والمالي والطبيعي.
  - العوامل الاقتصادية التي تزيد من مخاطر تكرار الأزمة.
  - دور الدولة والمؤسسات في تسهيل التعافي الاقتصادي والتنمية في بلدان الأزمات وما بعد الأزمات.(تقييم أثر الحرب على اليمن: مسارات التعافي (2022) وضع الأساس).
- تقييم أضرار المباني المنزلية لتقييم وقياس الأضرار في البنية التحتية والأضرار الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل السماح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم وضباط الاتصال التابعين للأمم المتحدة وشركاء التنمية بتنفيذ برامج قائمة على المناطق ومتكيفة ومراعية للنزاعات بشكل أفضل، سيقوم مرفق دعم السلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

- نشر تحليل الاقتصاد السياسي المحلي بانتظام.
- بالتعاون مع مركز توقع المخاطر في مكتب الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تطوير لوحة معلومات مخاطر الأزمات في اليمن [45]، والتي ستشمل:
  - جمع البيانات والتصور.

[44] البناء على تقييم البنك الدولي للاحتياجات الديناميكية لليمن، المرحلة الثالثة.

[45] تعتمد لوحة قياس مخاطر الأزمات على مراقبة المخاطر الاجتماعية المستمرة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن.

- رصد النزاعات، وبيانات الأمن الغذائي، وبيانات وصول المساعدات الإنسانية، من بين بيانات أخرى.
- التحليل والاستشعار والاستشراف.
- الأولويات الأخرى، التي تم تحديدها أثناء تطوير معلومات مخاطر الأزمات في اليمن من خلال مشاركة أصحاب المصلحة.

بالإضافة إلى ذلك، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتكليف بإجراء سلسلة أبحاث جديدة حول "استراتيجيات الخروج من حالة الهشاشة". ستقدم السلسلة تحليلات وتوصيات لبرمجة التنمية في سياق الأزمات مع التركيز على نقاط الدخول واستراتيجيات التمويل وفرص الشراكة المحلية، الوطنية، الإقليمية، والعالمية. يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن أن تتركز السلسلة حول مجالات الاهتمام التالية:

- الفقر وعدم المساواة
- الحكم
- الصمود والتعافي
- الطاقة والبيئة
- المساواة من منظور النوع الاجتماعي

دمج الاعتبارات الحاسمة في تصميم المشروع وتنفيذه

النوع الاجتماعي

انضمت اليمن إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1984. إلا أن القانون اليمني يضر بالمرأة، وخاصة في قانون الأسرة. لا تزال النساء غير محميات ضد العنف في العديد من مواد قانون العقوبات، مما يشكل تحديات هائلة أمام النساء للتنديد بالجريمة في حال واجهن العنف.[46]

تقود التقاليد الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية الأدوار والمسؤوليات وتقسيم العمل بين النساء والرجال. على الرغم من الاختلافات الكبيرة في جميع أنحاء اليمن اعتمادًا على الموقع والمناطق الريفية والحضرية - وبين القبائل والأجيال - فإن الوضع العام للمرأة في اليمن يقدم واقعًا محزنًا. وفي حين شاركن النساء بنشاط في الاحتجاجات خلال انتفاضة عام 2011

[46] اليمن –العدالة بين الجنسين والقانون .برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والإسكوا.

وساهمن بأكثر من 25 في المائة من المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن الصراع المستمر أدى بشكل أساسي إلى عكس هذا التقدم.

في عام 2021، احتلت اليمن المرتبة 155 من أصل 156 في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، مما يصور فوارق كبيرة بين الجنسين. لا تزال المرأة اليمنية ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في المناصب العامة والانتخابية، حيث تشغل 4.1 في المائة فقط من المناصب الإدارية ومناصب صنع القرار وتشغل الحد الأدنى من الأدوار القيادية في اتفاقيات السلام الوطنية والمحلية.

ومن بين عواقب عدم المساواة من منظور النوع الاجتماعي في اليمن، تعرض النساء في بعض الأجزاء لتقييد الحركة، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري. علاوة على ذلك، فإن مشاركة المرأة وقيادتها في القطاع العام والعمل المدفوع الأجر الرسمي وغير الرسمي منخفضة، إذ لا يتجاوز معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن 6 في المائة. ويعوق التفاوت البنيوي قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى فجوة هائلة بين الجنسين في معارف القراءة والكتابة والتعليم، كما يؤدي الى ارتفاع معدلات الوفيات خلال الولادة.

وكجزء من النهج الذي يراعي الفوارق من منظور النوع الاجتماعي، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي:

- دعم أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال ضمان أن تكون جميع برامج وسياسات وتحليلات منع النزاعات وبناء السلام مراعية للنوع الاجتماعي، ومعالجة عدم المساواة من منظور النوع الاجتماعي كسبب جذري للأزمات والصراعات والدعوة إلى مشاركة المرأة وقيادتها في جهود الوقاية وبناء السلام على جميع المستويات.
- تنفيذ سياسات وبرامج تركز على القيادة النسائية والتمكين الاقتصادي وحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة: (أ) التمكين الاجتماعي والاقتصادي الجماعي و (ب) تعزيز الفهم والاستجابة لأوجه عدم المساواة المتعددة الجوانب، بما في ذلك كيفية الارتباط بين المساواة من منظور النوع الاجتماعي والمناخ والأمن.
- تحديث استراتيجية المساواة من منظور النوع الاجتماعي في المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد كان العمل على إعطاء الأولوية للمرأة متسقًا في مشاريع وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، حيث كان دور المرأة دائمًا في المقدمة وفي المركز بطريقة مناسبة ثقافيًا وبقيادة المجتمع. وقد نتج عن هذا الجهد المستمر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن والبرمجة المشهود لها بالمساواة من منظور النوع الاجتماعي الحصول على جائزة "الختم الفضي". سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن مراعاة دمج منظور النوع الاجتماعي في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة استراتيجية المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشباب

إن نسبة الشباب في سكان الجمهورية اليمنية كبيرة جداً. في عام 2021، كان ما يقرب من 68% من سكان اليمن تحت سن 30 عامًا، مما يجعلها واحدة من الدول ذات السكان الأصغر سناً في العالم.

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تمكين وإشراك الشباب من خلال منهجية متكاملة، على النحو التالي:

- **التمكين الاقتصادي**- يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ريادة الأعمال لدى الشباب وتوظيفهم، بما في ذلك تدريب الشباب وتوجيههم لبدء أعمال تجارية ناجحة وتنميتها.
- **الشراكة**- يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم مبادرات تنمية الشباب وتعزيز السياسات والبرامج الصديقة للشباب.
- **الابتكار**- يشجع الابتكار في تنمية الشباب، مع الاعتراف بأن الشباب غالبا ما يكونون في طليعة التغيير الاجتماعي والتكنولوجي. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير واستخدام التقنيات الجديدة لتمكين الشباب ومواجهة تحدياتهم.

من خلال برنامج القيادات الشابة، يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشباب والشابات لإطلاق العنان لقدراتهم ليصبحوا مبتكرين اجتماعيين وقادة ومفكرين وقوة قوية للتغيير في بلدهم. يعمل برنامج القيادات الشبابية على تمكين صناع التغيير الشباب من تصميم وتنفيذ حلول إنمائية مبتكرة ومؤثرة ومستدامة لتحديات الحياة الواقعية. يبتكر المشاركون في برنامج القيادات الشبابية في مجال تغير المناخ وإدارة النفايات والتكنولوجيا والتمكين الاقتصادي. وتشمل المنتجات الطوب البلاستيكي، وإنتاج الغاز الحيوي، وإدارة النفايات، والأساليب الرقمية الجديدة لحل المشكلات والتحديات الاجتماعية. لقد قام البرنامج بربط الشباب بالمنصات/ البرامج الإقليمية والدولية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2023,برنامج المرأة اليمنية المبدعة, كوب 27 و مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

ويقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا عملية "تعلم الشباب ومهاراتهم ودمجهم اجتماعيًا والانتقال إلى العمل اللائق" مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك اليونيسف ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال دعم الحكومة والشباب ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير الالتزامات الوطنية وتعزيز خطة التنفيذ.

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمج الشباب في معظم المشاريع والبرامج الجارية من خلال التأكد من أن 30% على الأقل من المشاركين في البرنامج المستهدف هم من الشباب.

المجتمع المدني

ومن خلال عدد متزايد من المشاريع، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى (كعميل، أي لتعزيز قدرته على أداء دوره. مراكز الدعم حول الإدارة (المالية) وأساليب التخطيط والتطوير. وبالتوازي مع دعم القدرات، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية لدعم السلطات المحلية في تقديم الخدمات للمواطنين اليمنيين.

يدعم مشروع تعزيز صمود المؤسسات والاقتصاد في اليمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بشكل خاص منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية. في مأرب، على سبيل المثال، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤسسة فتيات مأرب (ويعمل على تطوير قدراتها) في تدريب مجموعات من الموظفات الإداريات (المحتملات)، بما في ذلك برنامج التوظيف في مكاتب المحافظ والمديرية. وفي حضرموت، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء منتدى سيدات الأعمال ويواصل دعمه، وهو عبارة عن مجموعة من رائدات الأعمال يتم دعم تفاعلاتهن ومفاوضاتهن مع السلطات المحلية في المكلا.

كجزء من إضفاء الطابع المهني على عمليات التخطيط والتنفيذ للسلطات المحلية، يجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكات من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلين آخرين في محافظات مختارة للتدريب على تقنيات العمل التعاوني ويسهل مشاركتهم في عمليات تخطيط ورصد تنمية المناطق.

سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن على ضمان تركيز البرامج والمشاريع الجديدة على تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية العاملة في المناطق التي تتمتع فيها المنظمة بقدرة كافية.

وسيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز منظمات المجتمع المدني الوطنية، بما في ذلك تنمية القدرات والتدريب والتنفيذ.

النزوح الداخلي

كما هو موضح في القسم السابق، فإن النزوح الداخلي يحركه المناخ والصراع. وكثيراً ما يترابط هذان الواقعان ويعزز كل منهما الآخر في السياقات الهشة، كما هو الحال في اليمن، التي تضم حالياً 4.3 مليون مواطن نازح، وهو واحد من أكبر "حالات" النزوح في العالم.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذين النوعين من النزوح يتطلبان حلولاً تنموية تتجاوز "استكمال" المساعدات الإنسانية باعتبارها امتداداً فعلياً للخيارات الثلاثة القياسية للنازحين: العودة، أو الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين. إن الحلول التنموية ليست "استراتيجية خروج" ولكنها نهج شامل للتعامل مع النزوح الداخلي من خلال المشاركة في الوقاية والاستجابات الوطنية والحلول لاستعادة الحقوق وسبل العيش للنازحين والمجتمعات المحيطة بهم.

وسواء كان النزوح ناجما عن المناخ أو عن الصراع، فإنه يجسد انهيارا أساسيا في الروابط بين الدولة - أنظمتها وخدماتها - ومواطنيها. في الدول الهشة والممزقة بالنزاعات، تستخدم الأطراف (بما في ذلك الحكومة) الحراك البشري كسلاح من خلال إجبار السكان على النزوح. وعلى الرغم من كونها جزءًا من سبب نزوحهم أو سببه الرئيسي، إلا أن الدول لا تُعفى من مسؤوليتها تجاه شعوبها والالتزام بضمان حصولهم في نهاية المطاف على حقوقهم والعودة إلى الإنتاجية والاعتماد على الذات. إن مساعدة الحكومات على إعادة بناء الأنظمة وخلق المساءلة بين المؤسسات والمواطنين مع دعم التماسك الاجتماعي هو في الأساس التحول الذي يمكن لشركاء التنمية المساعدة في تعزيزه، والتحول من النهج القائم على الحماية الموجه من الخارج إلى نهج متجذر في الحكم الوطني والمحلي الخاضع للمساءلة وسيادة القانون. .

إن التعامل مع النزوح والحلول كأولويات إنمائية وطنية يتيح الفرصة لإعادة توجيه النهج بشكل كبير لتعزيز التعاون المنهجي بين الحكومات والجهات الفاعلة في مجال التنمية والإنسانية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. إن القيام بذلك سيتطلب تغييراً في عقلية الجهات الفاعلة الوطنية والدولية للانتقال من نهج "الحلول الدائمة" التقليدي، الذي يتم تنسيقه وقيادته في المقام الأول من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية، نحو حلول إنمائية موجهة حول التحول من المستفيدين إلى المواطنين حيث يساهم النازحون في مساعدة اقتصاد المجتمعات المضيفة لهم. إن اتباع نهج إنمائي متأصل في الحكم يفتح الفرصة للنظر في الأفراد والمجتمعات النازحة كعوامل تغيير وقادة في عمليات التنمية التي تشكل حياتهم وأن يكونوا جزءًا من الحل.

يقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن منظورًا تنمويًا للتعامل مع المناخ والنزوح المرتبط بالصراع، والذي يتطلب، من بين أمور أخرى، الإجراءات والأساليب التالية:

- زيادة الحضور الميداني، مما يمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن يكون "عمليا" في دعم إدارة التغيير نحو إيجاد حلول إنمائية.
- الدمج المنهجي والمنصف للنازحين على أساس الاحتياجات في برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجارية من خلال تطبيق "مؤشر الحلول". وينبغي أن تكون حلول التنمية المتبعة في إطار البرامج الحالية وطنية وتشاركية، وتضم مجتمعات النازحين والسلطات وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين (مثل القطاع الخاص).
- بناء التدخلات البرامجية التي تركز على ثلاثة مواضيع:
  - **التحضر والتخطيط المكاني-** بدلاً من مجرد الاستجابة للتوسع الحضري المستمر غير المدار (الذي تسارع بفعل واقع النزوح الجماعي)، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إشراك السلطات على جميع المستويات لاستعادة الوصول إلى الحقوق الأساسية والخدمات الأساسية، بما في ذلك سبل العيش المستدامة.
  - **التحول في سبل العيش** - أدى التحضر الناجم عن النزوح إلى تحول مجموعات كبيرة من السكان من الحياة الزراعية والرعوية إلى القطاع الحضري غير الرسمي. وسيكون من الضروري أن يقوم البرنامج الإنمائي بتشجيع العودة المبكرة لسبل العيش الزراعية الإنتاجية من خلال العودة المبكرة (حيثما أمكن) أو التكيف مع الأنشطة الزراعية في المناطق المحيطة بالمدن (بما في ذلك البستنة الصغيرة، والمحميات الزراعية، والإدارة المكثفة للماشية). بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم اهتمام أو قدرة على العودة إلى سبل عيشهم الريفية الأصلية (وخاصة الشباب)، ينبغي لتصميم أنشطة سبل العيش الحضرية على أساس المنطقة إشراك القطاع الخاص.
  - **زيادة القدرة على التكيف مع المناخ والنزاعات** من خلال البرامج الوقائية والبرامج الحساسة للنزاعات: هناك نزوح متكرر كبير في اليمن بسبب الكوارث والفيضانات الناجمة عن المناخ وغيرها من الأحداث الكارثية. يمكن للبنى التحتية المقاومة للكوارث أن تمنع وتخفف من هذا النوع من النزوح. علاوة على ذلك، ومن خلال اتباع نهج منهجي يراعي حساسية النزاع في البرامج، يمكن لأنشطة برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي في اليمن أن تدعم بيئة تعاونية، تجمع بين النازحين والمجتمعات المضيفة والسلطات المحلية في إجراءات علاجية لتحدياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

- بالإضافة إلى "البرامج الأفقية والشاملة" الموصوفة أعلاه، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنسق المقيم في تصميم البرامج المشتركة للأمم المتحدة[47]، الأمر الذي من شأنه أن يسهل التغيير من النهج الإنساني إلى النهج التنموي (والحساس للنزاع) حول أولويات التنمية الرئيسية في اليمن.
- وينبغي للحكومة (بمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية) أن تشرك المجتمع المدني (المحدد على نطاق أوسع من المنظمات غير الحكومية) والقطاع الخاص في عملية صنع القرار والتنفيذ. تتطلب حلول التنمية إدارة وطنية ومحلية شاملة بدلاً من التركيز الحكومي.
- وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدمج التركيز على النزوح في جميع أنحاء البرنامج القطري وأن يتجنب التركيز على المشاريع القائمة بذاتها.

الأمن المناخي

يعاني اليمن بشكل متزايد من الظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بأزمة المناخ. تؤثر حالات الجفاف والفيضانات وموجات الحر سلبًا على بيئة البلاد والزراعة وتوافر المياه، مما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية وربما يؤدي إلى عدم الاستقرار والنزاع.

يعد الحد من مخاطر الكوارث أمرًا ضروريًا من خلال اتباع نهج وقائي تجاه الكوارث، أي التكيف لتجنب تحول الأحداث المناخية المتطرفة إلى كارثة.

المعهد النرويجي للشؤون الدولية [48]حدد أربعة آثار أساسية لأزمة المناخ تزيد من خطر النزاع وينبغي أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، على النحو التالي:

- يؤثر الجفاف وندرة المياه سلباً على الزراعة وتوافر الغذاء، كما يؤديان إلى تفاقم انعدام الأمن المعيشي واحتمال نشوب النزاعات. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بسبب معايير النوع الاجتماعي الموجودة مسبقًا واستمرار عدم المساواة.
- ويساهم فقدان سبل العيش (على المزارعين في المقام الأول)، الناتج جزئياً عن تغير المناخ والتدهور البيئي، في زيادة الهجرة الداخلية والنزوح (مما يؤدي إلى تسارع التحضر) وقد يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة في المجتمعات المضيفة التي تعاني من شحة الموارد. إما أن يتم فقدان سبل العيش واستعادتها بعد العودة أو أن سبل العيش تتغير بشكل دائم، لا سيما في حالة الهجرة إلى المناطق الحضرية.
- وتستغل الجماعات المسلحة والميليشيات الصعوبات الاقتصادية والمظالم التي تفاقمت بسبب آثار تغير المناخ لتجنيد وحشد الدعم. إن العنف والإكراه من قبل الجهات المسلحة يعيق الجهود المبذولة للحد من التدهور المناخي.
- إن الحكم الضعيف والمنافسة السياسية يسهلان استغلال النخبة والفساد ويقوضان التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، مما يزيد من تهميش الفئات الضعيفة واستبعادها ومظالمها.

نهج الإدارة على أساس المنطقة

- وسيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنسق المقيم ومكتبه في التركيز على البرامج على أساس المنطقة. ولهذا السبب، ولضمان أن تعكس البرامج على المستوى المحلي الحقائق والاحتياجات المحلية، سيعطي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية للبرمجة على أساس المنطقة واسع وبناء على المجال التي يشرف عليها المكتب القطري ويقودها الوجود المحلي في المناطق التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بتواجد وميزة نسبية.

[47] يتم تمويله من خلال طريقة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، الذي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيسيره وإدارته.

[48] https://www.nupi.no/en/projects-centers/climate-dependent-peace-and-security-risks. التركيز الأساسي على العراق. لقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بتكييف تفكير المعهد النرويجي للشؤون الدولية مع السياق اليمني.

- تُظهر تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من البيئات الهشة والنزاعات الأخرى أن التدخلات البرامجية واسعة النطاق والموجهة جغرافيًا، والمنسقة مع الشركاء الآخرين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، أكثر فعالية ويمكن أن تحقق تحسينات هيكلية في حياة الناس - حتى في سياق الأزمات.

ترتكز البرامج القائمة على المجال على الحوار الاجتماعي وتستخدم المنطقة بدلاً من قطاع أو مجموعة مستهدفة كنقطة دخول لتقديم الدعم. تتطلب البرامج القائمة على المنطقة المشاركة المستمرة لجميع الجهات الفاعلة التي لها مصلحة في أنواع الاستثمارات التي تتم في المنطقة. ومن بين تلك الجهات الفاعلة الحكومة المحلية والقطاع الخاص واتحادات العمال وجمعيات الأعمال والمجتمع المدني والقيادات المحلية الأخرى التي تمثل جميع الفئات والرجال والنساء والشباب في المنطقة.

بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمثل المنطقة كيانًا إقليميًا متماسكًا يُنظر إليه من خلال قاعدة موارده (الأرض والمياه والأنهار والتنوع البيولوجي)، والإمكانات الاقتصادية، وتقديم الخدمات، وأنماط التحضر والتنقل، والهياكل الإدارية. ومن ثم، سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تطبيق النهج القائم على المنطقة في مختلف البيئات، مثل تجمعات المياه، وأحواض الأنهار، وسلاسل الجبال، والمناطق الساحلية، والمدن والمناطق الحضرية التابعة لها، من بين أماكن أخرى. يمكن أن تتوافق هذه المناطق مع منطقة واحدة أو عدة مديريات أو محافظة بأكملها.

يعزز تحليل النهج[49] التحديات والفرص المتاحة في المنطقة، ويعزز التنفيذ متعدد القطاعات وبقيادة محلية للتدخلات التي تستفيد من الموارد الحكومية والإقليم والسكان لصالح المجتمعات. باعتباره نهجًا محليًا، فإنه يعالج بنجاح تعقيدات المنطقة المحلية، بما في ذلك تنوع الاحتياجات المحلية، وتنوع الأشخاص والمنظمات، والعلاقات بين المؤسسات.[50] يجب أن يحدث الاقتصاد السياسي وتحليل النزاع ويجتمعان معًا على هذا المستوى.

ونظرا للحضور القوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المؤسسات والعمليات الوطنية والمحلية، فإن المنظمة في وضع جيد لكفالة توفر الإدارة على أساس المناطق مجالا للتطلعات المحلية لتلبية السياسات المركزية والقطاعية الضرورية للملكية الوطنية والاستدامة.

في الوقت نفسه، تسمح البرمجة القائمة على المناطق بالتركيز بشكل خاص على متطلبات الدعم المشتركة للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، والأشخاص أو المجموعات التي لها علاقات نزاع سابقة، والأشخاص الذين لديهم القدرة على أن يصبحوا محركات للسلام.

وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المناصرة ودعم مكتب المنسق المقيم للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظماتها الأخرى في المجالات الواقعة خارج نطاق ولايته.

وأخيرًا، وبشكل فريد، فهو يسمح بإجراء تعديلات سريعة على البرامج الخاصة بكل منطقة استجابة للتغيرات الناشئة.

وستعمل برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نفس الوقت في المناطق المستهدفة بطريقة تراعي النزاعات لخلق أوجه التآزر، وتقليل تكاليف التنفيذ، وزيادة تأثير تدخلاته.

[49] من خلال جمع البيانات الأولية، والتحليل الإقليمي الأولي، والتشخيص الإقليمي، وتحديد الاماكن المؤسسية للعامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتقييم الاقتصادي المحلي للفرص والتحديات في المنطقة.
[50] والحد من التجزئة والازدواجية في العمل.

نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن لسبل العيش

من الأمور الأساسية في نهج سبل العيش الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهم العوامل (من بين عوامل أخرى، الموارد الطبيعية، ومحركات النزاع، والمصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والأطر التنظيمية)، والاتجاهات المحلية والوطنية والصدمات المتكررة التي لها تأثير إيجابي أو سلبي على سبل العيش والفهم. كيف ترتبط هذه ببعضها البعض.

وسيسمح هذا التفاهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمعايرة برامجه وفقا لخصائص المجالات المختلفة (مواطن الضعف والإمكانات) لتحقيق استدامة المكاسب. تكون سبل العيش مستدامة عندما تكون مرنة، أي عندما تكون قادرة على الصمود والتأقلم مع الضغوط والتعافي من الصدمات والحفاظ على قدراتها وأصولها أو تعزيزها بشكل مثالي من خلال التكيف مع الإطار الجديد مع عدم تقويض قاعدة الموارد الطبيعية.

نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن لسبل العيش (يتم تنفيذه من خلال مشروع تعزيز مرونة المؤسسات والاقتصاد في اليمن، ومشروع تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن ومشروع تعزيز الحماية الاجتماعية والاستجابة لجائحة كوفيد-19[51]، ومشروع الاستجابة والقدرة على الصمود في مجال الأمن الغذائي في اليمن.[52] مشروع التنمية المستدامة للثروة السمكية في البحر الأحمر وخليج عدن[53]) التي ساهمت في ما يلي:

- التخفيف من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال الدعم القصير والمتوسط الأجل الذي يزيد من قابليتهم للتوظيف أو قدرتهم على العمل الحر.
- إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وتمكينها من تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية، والاحتفاظ بفرص العمل وخلقها كجزء من انتعاش الاقتصاد الوطني وتحويله.

ومن بين الإجراءات الرامية إلى تخفيف الصدمات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات المستهدفة ما يلي:

- التدخلات كثيفة العمالة التي توفر الدعم النقدي من خلال أنشطة النقد مقابل العمل. وتتوافق التدخلات مع خطط المجتمع والحكومات المحلية لتعظيم الفائدة. إنهم يحافظون على سبل العيش مع الحفاظ على البنية التحتية التي تستنزف بسرعة بسبب نقص الاستثمار من قبل الحكومة.
- بناء المهارات لزيادة فرص العمل. لقد غيرت الأزمة الاقتصادية هياكل السوق. تتطلب التغييرات بناء المهارات لتتناسب مع أحدث احتياجات السوق. وفي برامج كسب العيش، يخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزانية لاستكمال التدريب على المهارات من خلال دعم بدء الأعمال التجارية.

[51] مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية والاستجابة لجائحة كوفيد-19. ESPECRP
[52] مشروع الاستجابة والقدرة على الصمود في مجال الأمن الغذائي في اليمن. FSRRP
[53] مشروع التنمية المستدامة للثروة السمكية في البحر الأحمر وخليج عدن. SFISH

يتمحور دعم القطاع الخاص حول تنمية القدرات (التدريب على المعرفة)، والمنح النقدية والعينية (تنفيذ المعرفة)، وإضفاء الطابع الرسمي على الشركات وتسجيلها، ودعم الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية والطاقة المتجددة.

ومؤخرا، طلب البنك الدولي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقود طريقة جديدة لتحسين الأمن الغذائي بشكل كبير من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، مما يسمح بالتحول نحو تحقيق فوائد إنمائية أطول أجلا. يتناسب الطلب بشكل جيد مع نهج البرامج على أساس المناطق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتمد على ما يلي:

- استهداف متسلسل لمجموعة متنوعة من التدخلات داخل منطقة جغرافية محددة، تمتد من التدخلات من معالجة الاحتياجات الحادة إلى تلك التي تدعم سبل العيش المستدامة على طول سلسلة القيمة الزراعية.
- الاستهداف المتزامن للعديد من التدخلات التي تركز على تكامل التدخلات التي يعزز بعضها البعض للسماح باتباع نهج شامل ومتزامن لمعالجة القضايا الهيكلية التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي.
- في حين أن المشروعات التي يمولها البنك الدولي والتي تتضمن تدخلات تتعلق بالأمن الغذائي هي فقط جزء من هذا النهج في البداية؛ وهو يستوعب حاليًا الأنشطة الممولة من شركاء آخرين.

وفي سياق اليمن، توفر هذه المواءمة البرنامجية فرصة فريدة لتعزيز نهج رابطة الجهود الإنسانية والتنمية والسلام. ويقوم البنك الدولي بتمويل استراتيجية تقديم المساعدات الإنسانية ومواصلة الدعم لزيادة القدرة على الصمود على المدى المتوسط. وهذه فرصة فريدة لإظهار التأثير على أرض الواقع، من القاعدة إلى القمة، لكيفية قيام هذه العلاقة بإحداث فرق في قدرة الناس على الصمود على المدى الطويل.

سيساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز التنمية الزراعية على مستوى المناطق التي تعزز الاكتفاء الغذائي على مستوى القرية ومجموعات القرى والمديرية والمحافظة في الإقليم والبلد لتعويض آثار الصدمات العالمية التي تؤثر على الإمدادات الغذائية والأمن الغذائي في اليمن بينما الترويج لمزيد من الحلول المستندة إلى الطبيعة والتي يمكن أن تساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة للبلاد (الأرض على وجه الخصوص) وبناء اقتصادات محلية أكثر شمولاً.

البرامج التكيفية والحساسة للنزاعات

لا يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن حول النزاع، بل على النزاع، الأمر الذي يتطلب تركيزًا واضحًا على الأسباب الجذرية أو الدوافع الأساسية للنزاع وفهم الجهات الفاعلة التي تحظى بالشرعية داخل المنطقة. إن المعرفة العميقة بالوضع المحلي واليات النزاع والاقتصاد السياسي ستساعد في التعامل مع الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية. وقد يؤدي الافتقار إلى الفهم إلى خلق مظالم جديدة من خلال إدامة هياكل السلطة القائمة وغير العادلة. يتطلب السياق اليمني المعقد والديناميكي للغاية برامج تراعي النزاعات وتشير باستمرار "بالبنان" فيما يتعلق بالتغيرات في السياق الوطني والمحلي.

يتطلب الجانب الأول من حساسية النزاع أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن وشركاؤه بتحليل وفهم تأثير ديناميكيات الصراع الوطنية والمحلية على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه على تقديم البرامج والمشاريع على أساس المنطقة. يتضمن الفهم نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السياسي والمتعلق بالسمعة والتنظيم والتشغيل وإدارة المخاطر المتعلقة بالموظفين، مع التركيز على الأمن وما بعده.

أما الجانب الثاني من حساسية النزاع فيأخذ بعين الاعتبار تأثير التدخلات البرامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن على مختلف الديناميكيات والنزاعات الوطنية والمحلية. إن التركيز على النزاع يتجاوز نهج عدم الإضرار من خلال دعم الجهات الفاعلة المحلية بشكل صريح لتحويل النزاعات.

كما هو موضح أعلاه، فإن أساس البرامج الحساسة للنزاع هو تحليل النزاع مع التقدم المتسق والسياق والافتراضات ورصد المخاطر. توفر هذه العناصر الثلاثة المترابطة البيانات والتحليلات اللازمة للتعلم واتخاذ القرار بشأن تكييف البرامج.

لاستيعاب البيانات الجديدة والتصرف بناءً عليها، سيقوم فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمج دورات التعلم في ترتيباتهم الإدارية الشاملة. سيحدد الحوار المهني، الذي يتم تنظيمه كدورة تعليمية، الدروس والآثار المترتبة على هذه الدروس ويحدد تدابير التكيف عند الحاجة. وحيثما كان ذلك مناسبا، يشارك الشركاء المانحون في عملية التعلم، مما يزيد من مساءلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشفافيته. وفي دورة التعلم "الخارجية"، يؤدي التحليل المشترك بين مختلف الجهات الفاعلة إلى توليد

إمكانية حدوث تأثيرات جانبية متعددة، بما في ذلك زيادة إمكانية العمل الجماعي، وزيادة الحجم، وزيادة جودة التدخلات والمزيد.

التواجد المحلي

لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن مكاتب فرعية في عدن والحديدة، وموظفون في المكلا، مع خطط لإرسال موظفين ميدانيين الى مأرب وتعز (الموجودين في موقع مشترك بموجب مبادرة مشتركة للأمم المتحدة). الوجود المحلي (أ) يسهل الزيارات الميدانية (غالبًا ما يصعب تنظيمها من صنعاء)، (ب) يعد أمرًا بالغ الأهمية لتنفيذ المشروع من خلال طريقة التنفيذ المباشر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (ج) يسمح بالإشراف على الشركاء المنفذين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و (د) الحفاظ على "الجهوزية الدائمة". وهذا الأخير ضروري للإدارة التكيفية ونهج البرامج الحساسة للنزاعات. ومن المهم الإشارة إلى أن تعزيز الوجود المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المحافظات سوف يسترشد أيضًا بالاعتبارات الأمنية.

آلية معالجة التظلمات

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن بإنشاء آلية لمعالجة التظلمات التي توفر للمشاركين في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قناة مباشرة للإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن لتقديم (أ) الشكاوى و (ب) تعويض الأفراد والجماعات الذين قد تتأثر حقوقهم من تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يمكن للمشاركين التفاعل بشكل سري مع أحد موظفي آلية معالجة التظلمات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال خط هاتفي ساخن وموقع ويب مخصص ورقم واتساب. يقدم الموظف المخصص تقاريره مباشرة إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن.

آلية التنفيذ

سيواصل المكتب القطري استخدام طريقة التنفيذ المباشر لمشاريع وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. للمضي قدمًا، في إطار التنفيذ المباشر، سيستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجًا متمايزًا اعتمادًا على طبيعة المشاريع، باستخدام: (أ) الشركاء المنفذين الوطنيين، (ب) المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، (ج) القطاع الخاص الدولي والوطني، و (د) التنفيذ المباشر. وبالنظر إلى تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنمية القدرات الوطنية، ستقوم المنظمة بإعطاء الأولوية للنظراء الوطنيين والمقاولين من الباطن.